انا لله وانا اليه راجعون وارجو قراءة الفاتحة على روح فقيد المجلس.

* وهنا تم قراءة الفاتحة على روح سعادة النائب نواف الفاتحة .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل امام هذا الحديث وامام هذا الوضع الذي فقدنا به زميلنا اليوم سوف ارفع الجلسة الى مابعد ظهر يوم غد وارجو ان نستأنف الجلسة في تمام الساعة الرابعة ما بعد ظهر الغد ، سيجري دفن جثمان الفقيد الزميل المرحوم بعد صلاة ظهر غد ، ستكون الترتيبات لدى الامانة العامة بما يتعلق بمرافقة الجثمان وما يتعلق بدفن المرحوم (انا لله وانا اليه راجعون).

ارفع الجلسة .

(انتهت الجلسة)

حكم خير	م.سعد هايل السرور
امين عام مجلس الامه	معالي رئيس المجلس



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية والعشرين (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ١٣/ شوال/١٤١٦ هجرية الموافقة ١٩٩٦/٣/٣ ميلادية.

العدد (٢١) **المجلد (٣٣)**

جدول الاعمال **صفحة**

١ - استكمال مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي من قبل السادة النواب.

أ - وتحدث السادة النواب التالية اسماؤهم:

١ - سعادة السيد حمزة منصور المحترم

٢ - سعادة الدكتور هاني حجازين المحترم

٣ - سعادة الدكتور فرح الربضي المحترم

٤ - سعادة السيد علي الشطي المحترم

٥ - سعادة الدكتور نزيه عمارين المحترم

٦ - معالي المهندس سمير الحباشنة المحترم

٧ - معالي السيد توفيق كريشان المحترم

٨ – سعادة الدكتور ذيب عبدالله المحترم

٩ – سعادة السيد انور الحديد المحترم

١٠ – سعادة السيد فياض جرار المحترم

١١ – سعادة السيد خليل حدادين المحترم

٢ – التصويت على الثقة بالوزارة سندا لاحكام المادة ٤٧/أ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

٣. تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاثنين ٤/٣/١٩٩٦ الساعة العاشرة صباح لاستكمال المناقشة.

* وقائع العدد:-

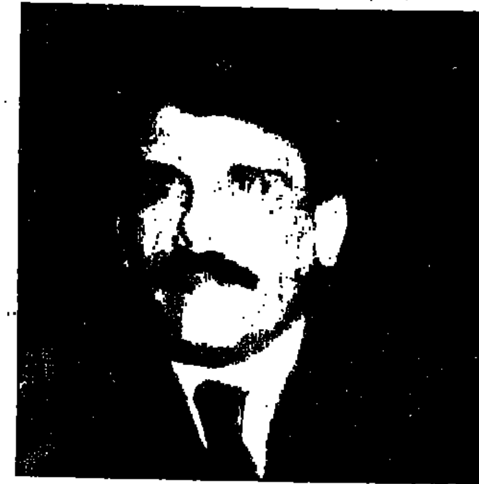
مطالب المحافظات ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من بعد ظهر يوم (الاحد) الموافقة ٣/٣/١٩٩٦ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (الحادية والعشرين) من الدورة (العادية الثالثة)



برئاسة (معالي المهندس سعد هايل السرور)

وحضور امين عام مجلس الامة (حكم خير).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: لا أحد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: السيد محمد الخنيطي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: معالي المهندس منصور بن طريف.

* وحضر من الحكومة:-

١ – دولة السيد عبد الكريم الكباريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ – معالي الدكتور عبد الله النسور: وزير التعليم العالي.

٣ – معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخلية.

٤ – معالي المهندس عبد الهادي المجالي: وزير الاشغال العامة والاسكان.

٥ – معالي السيد عبد الكريم الدغمي: وزير العدل.

٦ – معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٧ – معالي المهندس

سمير قعوار: وزير المياه والري.

٨ - **معالي المهندس علي ابو الراغب**: وزير الصناعة والتجارة.

٩ - **معالي الدكتور صالح ارشيدات**: وزير السياحة والآثار.

١٠ - **معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات**: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١١- **معالي الدكتور عارف البطاينة**: وزير الصحة.

١٢- **معالي الدكتور عبد السلام العبادي**: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٣- **معالي الدكتورة ريما خلف**: وزير التخطيط.

١٤- **معالي الدكتور هاشم الدباس**: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٥ - **معالي السيد محمد الذويب**: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٦- **معالي السيد هشام التل**: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٧- **معالي المهندس حماد ابو جاموس**: وزير التنمية الاجتماعية.

١٨- **معالي المهندس منير صوير**: وزير التموين.

١٩ - **معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانبة**: وزير العمل.

٢٠- **معالي السيد مفلح الرحيمي**: وزير دولة.

٢١- **معالي الدكتور احمد القضاة**: وزير الثقافة.

٢٢- **معالي الدكتور مصطفى شنيكات**: وزير الزراعة.

٢٣- **معالي السيد محمود الهويمل**: وزير دولة.

٢٤- **معالي السيد محمد

داودية**: وزير الشباب.

٢٥ - **معالي السيد محمد عوده نجادات**: وزير دولة.

٢٦- **معالي الدكتور منذر المصري**: وزير التربية والتعليم.

٢٧ - **معالي السيد مروان عوض**: وزير المالية.

٢٨- **معالي الدكتور مروان المعشر**: وزير الاعلام.

٢٩- **معالي الدكتور كمال ناصر**: وزير التنمية الادارية.

٣٠- **معالي المهندس ناصر اللوزي**: وزير النقل.

وحضر من الامانة العامة:

١ - السيد نذير عطيات

٢ - السيد علي الحسبان

٣ - السيد محمد الرديني

٤ - السيد غسان النجداوي

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نعود الى استئناف الجلسة الزملاء الافاضل تحدث في جلسة يوم امس (١٢) زميل وبقي الزملاء التالية اسماؤهم:

حمزة منصور، هاني حجازين، فرح الربضي، علي الشطي، نزيه عمارين، سمير الحباشنة، توفيق كريشان، ذيب عبد الله، سليمان السعد، انور الحديد، بسام حدادين، فياض جرار، محمد الحنيطي، خليل حدادين، توجان فيصل، حاتم الغزاوي، فوزي الطعيمه، فواز الزعبي، عبد الباقي جمو.

ابدأ بداية بالزميل حمزه منصور والمتحدث الذي يليه الزميل هاني حجازين.

السيد حمزه منصور :

قال تعالى: {وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم وان

هكذا من الأصل

كثيرا من الناس لفاسقون).
صدق الله العظيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى اله وصحبه ومن اهتدى بهديه.

معالي الرئيس...

الزملاء المحترمون...

لقد شرفني اخواني نواب جبهة العمل الاسلامي التالية اسماؤهم الشيخ عبد العزيز جبر، د. ذيب عبد الله، الشيخ عبد المنعم ابو زنط، الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني، الدكتور همام سعيد، الدكتور محمد عويضه، الدكتور احمد الكوفحي، الشيخ عبد الرحيم عكور، الشيخ ضيف الله المومني، الشيخ سليمان السعد، الدكتور بسام العموش، الدكتور محمد الحاج، الشيخ ذيب انيس، الاستاذ احمد الكسابسه، الدكتور عبد الله العكايله، الشيخ بدر الرياطي، بتلاوة هذه الكلمة نيابة عنهم في مناقشة البيان الوزاري لحكومة السيد عبد الكريم الكباريتي في ضوء اهداف حزب جبهة العمل الاسلامي الممثل لضمير هذا الشعب النبيل واهمها استئناف الحياة الاسلامية للمجتمع والسعي لتطبيق الشريعة الاسلامية في مختلف ميادين الحياة والاسهام في بناء الامة معنويا وماديا والاسهام في المشروع النهضوي العربي الاسلامي واعداد الامة لجهاد اعدائها الصهاينة والمستعمرين وخدمة القضية الفلسطينية في اطارها العربي والاسلامي والسعي الى تحريرها من الصهاينة المغتصبين والسعي نحو وحدة الامة وحريتها ومقاومة النفوذ الاستعماري والاجنبي وترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز المنهج الشوري

والديمقراطي والدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة والاهتمام بقضايا الناس الحياتية وخدمة الجماهير والتنمية الشاملة للمجتمع من منظور اسلامي نناقش البيان الوزاري لحكومة السيد عبد الكريم الكباريتي. وتنصب مناقشتنا على البيان الوزاري متجنبين الحديث عن الفريق الوزاري والحمولة الزائدة والثقل النيابي والمعايير المعتمدة في التشكيل حفاظا منا على مشاعر زملائنا الذين نحب لهم الخير.

ان مناقشة البيان الوزاري لحكومة ما ، فرصة لمناقشة سياساتها وبرامجها ومدى قدرتها على تحقيق اهداف الوطن وتمكنها من مواجهة المشاكل التي تواجهه والتحديات التي تعترض مسيرته، ونحن في جبهة العمل الاسلامي ندرك تماما ان الامانة تفرض علينا ان نسمي الاشياء باسمائها وان لا نبخس الناس اشياءهم ولدينا من الصراحة والشجاعة ما يمكننا من ان نقول للمحسن احسنت وللمسيء اسأت مترفعين عما في ايدي الناس منزهين عن التجريح مبتعدين عن الاثارة منسجمين في ذلك مع قول الله عز وجل: {ولا تقفُ ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا} رائدنا رضى ربنا ثم تحقيق مصلحة شعبنا وامتنا وفي ضوء ذلك نناقش بيان الحكومة.

اولا: نشارك الحكومة اعترافها بجسامة المسؤولية وعظم التحدي وخطورة القضايا التي تتهدد شعبنا على ان لا يكون هذا الاعتراف تبريرا لعجز الحكومة عن

هكذا من الأصل

مواجهة القضايا والتحديات وانما حافزا على مزيد من الشجاعة والحرص وتضافر الجهود وتوجيه كل الطاقات لمواجهتها ببرامج علمية وقيادات مبدعة مخلصة وهي متوافرة في وطننا حين تتوفر ارادة الوصول اليهم بعيدا عن الاعتبارات السائدة التي ابعدت العاملين المخلصين او احبطتهم وادنت الكثيرين من المحاسيب والمتزلفين. ومع موافقتنا لما تضمنه البيان الوزاري من ابراز لمشاكل البطالة والفقر والغلاء وما يصاحبها من ترهل اداري الا اننا نود ان نؤكد ان هنالك ازمة ثقة خلفتها السياسات قصيرة النظر التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة حتى بات المواطن يشك في نوايا الحكومات وممارساتها واصبح الشك عنده القاعدة والثقة هي الاستثناء.

ثانيا: بيان الحكومة الحالية والبيانات السابقة:

رغم ان البيان تضمن بعض الايجابيات في مجال الحريات العامة وحقوق المواطنين الا ان معظم ما تضمنه البيان يعتبر خطابا تقليديا درجت عليه الحكومات المتعاقبة التي اوصلت البلد الى ما وصل اليه بل ان كثيرا من فقرات البيان هي تكرار او اعادة صياغة لما تضمنته البيانات السابقة ونحن لا نقلل من قيمة الحريات العامة فهي في تصورنا الاسلامي فريضة وحق لا يصادرها الا ظالم «يقول الاستاذ الامام حسن البنا رحمه الله اذا قيل لكم الام تدعون فقولو ندعو الى الاسلام الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم والحكومة جزء منه والحرية فريضة من فرائضه».

اننا ندرك ان الحريات العامة تعرضت في بلدنا لنكسة خطيرة منذ مؤتمر مدريد بلغت ذروتها خلال فترة توقيع معاهدة وادي عربة عانى شعبنا خلالها اكثر مما عانى ابان الاحكام العرفية ومن هنا فاننا نقدر ما تضمنه البيان الوزاري من الالتزام بدولة القانون وسيادة القانون وصون الحريات العامة. وحقوق الانسان والتعهدبازالة اية شوائب قد تكون لحقت بالنهج الديمقراطي او مست حقوق المواطنين او اصابت حرية الصحافة والعمل النقابي وان كنا لا نرتاح لكلمة «قد تكون» وكنا نأمل ان تكون العبارة اكثر صراحة فتقول: «اية شوائب لحقت» فالحكومة تعلم انها لحقت بل اصابت المسيرة الديمقراطية في عمودها الفقري، ان الصراحة التامة هي بداية الطريق للاصلاح وكنا نود ان نسمع ادانة صريحة واضحة للمارسات العرفية التي طالت النواب والاحزاب والصحافة وخطباء المساجد والمواطنين وان نسمع منها التزاما بسحب القضايا المرفوعة من قبل الحكومة السابقة ضد عدد من الرموز الحزبية والوطنية ورؤساء تحرير الصحف وكثير من المواطنين وبعض الاحزاب بتهمة اطالة اللسان او بالتهمة التي راقت للحكومة السابقة بهدف اسكات اي صوت معارض لسياساتها او ارضاء لمزاج بعض المتنفذين فيها. ونظرا لاهمية الحريات العامة عندنا ولحجم التجاوزات التي تعرضت لها فاننا نراقب سلوك الحكومة في هذا المجال ونعتبر ذلك معيارا لتعاملنا معها.

ثالثا: قانون الانتخاب

لقد عبر البيان بوضوح عن اهمية عدم تدخل السلطة التنفيذية بالانتخابات النيابية وهو اعتراف نقدره كما نقدر التزامنا باسناد مهمة الاشراف على العملية الانتخابية الى هيئة قضائية وهو التزام ينسجم مع قرار مجلس النواب ولكن البيان اغفل محور العملية الانتخابية انه لم يشر من قريب او من بعيد الى ما عرف بالصوت الواحد ان الصوت الواحد الذي طبق بصورة غير مسبوقة في اي بلد اخر هو المسؤول عن كثير من الشرور التي عانى منها شعبنا لقد مزق الاسرة والعشيرة والقرية والحزب وقد قوبل بالرفض والادانة الشعبية والنيابية ورغم ذلك فاننا لم نسمع حتى هذه اللحظة من الحكومة ما يؤكد على هذه الصفحة السوداء في المسيرة الديموقراطية. ان استمرار اعتمادالحكومة مبدأ الصوت الواحد هو دليل قاطع على إصرار الحكومه على تفريغ الديموقراطية من مضمونها وتاكيد على سوء ظنها بالشعب وقدرته على اختيار ممثليه وفق اسس موضوعية وحرصها على تفصيل مجلس نيابي بالصورة التي تروق لها بحيث لا يبتعد كثيرا عن البرلمانات الصورية في بعض الاقطار العربية.

رابعا: حق الجنسية

اننا نقدر ما تضمنه البيان من تاكيد ان حق المواطن في الجنسية حق انساني واخلاقي ودستوري ونرحب بوعدها بمعالجة وتصويب جميع المشكلات التي اساءت الى كثير من المواطنين ونامل ان نسمع من الحكومة اعلانا عبر اجهزة الاعلام يدعو المواطنين

الى مراجعة جهة مختصة مؤهلة لديها صلاحية اتخاذ القرار في تصويب الاجراءات ووضع مجلس النواب في صورة ما تم انجازه وتحديد فترة زمنية معقولة لانجاز هذه المهمة.

خامسا: الاصلاح ومحاربة الفساد

لقد عانى بلدنا وما يزال من اختلالات كثيرة نتيجة غياب القاعدة الذهبية {يا ابت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين}. وحلت محلها اعتبارات فئوية وجهوية وشخصية تركت جراحات في النفس والمجتمع اننا نقدر للحكومة احساسها بهذه الاختلالات واعلانها عن التصدي لها من خلال ما اسمته بمكتب دائم للرقابة الداخلية في وزارة الداخلية ومكتب مراقبة في مديرية الامن العام ووعدها باعتماد اسس عادلة واضحة في التعيينات والترقية وفي الخدمات. لكننا ندرك ان مجرد الرغبة في الاصلاح لا تكفي اذ لا بد ان يرافق هذه الرغبة ارادة لا تلين امام الضغوط التي تواجه عملية الاصلاح وان يشكل الفريق الذي يقود هذه العملية القدوة في ذلك فهل تملك الحكومة مثل هذه الارادة والاستعداد لتقديم النموذج المتجرد عن المصالح الشخصية والجهوية والفئوية؟ اننا لا نريد ان نستبق الامور ولا نريد ان نحكم على ممارسات سابقة فان باب الاستقامة والاصلاح مفتوح اذا صدقت النوايا وصحت العزمات ان شعبنا يمتلك بصيرة نافذة وعينا نقادة واحساسا عاليا يدرك من خلالها مدى الجدية في الاصلاح ومحاربة الفساد.

سادسا: التغيير الشامل:

كثر الحديث عن التغيير الشامل والثورة البيضاء حتى اعتبره بعضهم عنوانا للحكومة وعنوانا للمرحلة ونود ان نؤكد ان التغيير المطلوب هو التغيير المستند الى ثوابت الامة العربية والاسلامية والتغيير الذي يعزز الايجابيات ويتعقب اوكار الفساد. ويبقى التغيير الشامل شعارا ينتظر الارادة الحقيقية والالية المناسبة لاحداثه لقد شكلت في عهد حكومة سابقة لجنة عليا وفوضت من الصلاحيات الشيء الكثير ولكن المواطن لم يلمس منها اكثر من الاعلان عن قيامها. ان التغيير الشامل لا بد له من جهة مسؤولة يتم اختيارها وفق معايير سليمة ودقيقة من قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ورموز وطنية مشهود لها بالاستقامة تعطى من الصلاحيات والامكانات ما يمكنها من القيام بواجبها وتمكن من الوصول الى اصحاب المظالم او يمكن اصحاب المظالم من الوصول اليها مع توفير التشريع اللازم الذي يمكنها من النهوض بمسؤوليتها على اعلى درجات الشعور بالمسؤولية والضرب على ايدي المفسدين والعابثين.

سابعاً: اذا ما تجاوزنا القضايا المشار اليها فاننا نجد ان البيان الوزاري لم يأت بجديد فالحديث عن المنابر المسجدية واعمار مقامات الصحابة ودعم البحث العلمي والسياسة الاقتصادية - رغم التوسع في الحديث عنها والعناوين البراقة لها - وقضايا السياحة والاثار والمياه والاتصالات والنقل والتنمية الاجتماعية والصحة والزراعة والثقافة والشباب والتربية والتعليم حديث معاد

يرد في كل البيانات ومن قبل جميع الحكومات باستثناء بعض التوجهات بشأن وزارتي التعليم العالي والاعلام فيما يتعلق باستقلالية الجامعات وقبول الطلبة والبعثات الدراسية وتصويب اوضاع كليات المجتمع واننا نأمل الا يصار الى اتخاذ قرار بهذا الشأن قبل حوار وطني مسؤول حول مستقبل التعليم العالي يسهم فيه كل اصحاب الخبرة والكفاية يتم التوصل الى قرار رشيد وان تجرى دراسة مستفيضة وحوار مسؤول مع السلطة التشريعية ومع المعنيين بقضايا الاعلام قبل اتخاذ قرار بشأن وزارة الاعلام.

ثامنا: وبالرغم من الايجابيات التي اشرنا اليها والوعود التي نتمنى تحقيقها فان هنالك قضايا اساسية نود التأكيد عيها:

أ - الموقف من تطبيق الشريعة الاسلامية:

حاولنا جاهدين ان نتعرف على هوية المجتمع الاردني من خلال البيان الوزاري فلم نظفر بطائل ويبدو ان اللجنة التي صاغت البيان نسيت او اغفلت ان الشعب الاردني شعب مسلم وان الدستور الاردني يؤكد هذه الحقيقة في المادة الثانية منه. ان الاسلام حسب قناعتنا الراسخة عقيدة وعبادة وشريعة، وشريعته من عقيدته بل هي الترجمة الحقيقة لهذه العقيدة كما ونعتقد ان شعبنا سيبقى يعاني ويدفع الثمن غاليا الى ان تكتمل حلقات هذا الدين عقيدة وعبادة وشريعة ونظام حياة فتطبيق الشريعة الاسلامية فريضة شرعية وضرورة حياتية ولا يقبل من حكومة (اية حكومة) اقل من

الالتزام بتطبيقها. لقد لاحظنا ان هذه الحكومة تراجعت في هذه القضية الاساسية والاولى والتي تحدد علاقتنا بل علاقة شعبنا بالحكومة عن التزام حكومة دولة السيد مضر بدران بل حتى عن بيان الحكومة السابقة رغم عدم بروز جدية واضحة في التطبيق من كلتيهما فقد نص بيان الحكومة السابقة في اكثر من موقع على هذه الحقيقة ونقتبس منه «تنشئة الشباب على اسس وقواعد ثابتة مستندة الى الايمان بالله والانتماء للامة والوطن ليصبح الشباب قويا في ايمانه وخلقه وشخصيته وداعيا لتراث امته»، نشر الثقافة الاسلامية وتمثل احكام الشريعة الاسلامية السمحاء، باعتبارها المصدر الرئيس للشريعة».

اننا في جبهة العمل الاسلامي نؤكد تأكيداً جازما على هذه القضية الاولى والاساسية لتكون لغة الحديث والسلوك والممارسة لانها الضمانة الاولى والكبرى للنجاة من سخط الله، وللخروج من المازق الذي يعيشه شعبنا وامتنا، ولتحقيق الحياة الحرة الكريمة «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى، ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا، ونحشره يوم القيامة اعمى».

ب – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني:

اننا نؤكد باوضح عبارة واصرحها ان فلسطين وطن عربي اسلامي، ولها من القداسة ما للحجاز ولعاصمتها القدس ما لحاضرتي الحجاز مكة المكرمة والمدينة المنورة، وان اليهود المحتلين لها غزاة دخلاء، لا نقرهم على اي جزء

منها، ولا تكسبهم كل المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع بعض الحكومات العربية او كلها اي حق فيها، وسيبقون اعداءنا ما داموا محتلين لارضنا، وسيبقى قول الله عز وجل ابلغ من كل قول، ولا تصمد امامه اية معاهدة او اتفاقية «لتجدن اشد الناس عداوة للذين امنوا اليهود والذين اشركوا...». كما نؤكد ان الشعب الفلسطيني المجاهد شقيق توأم للشعب الاردني، بينهما من عمق الروابط ما لا يتوفر لاي شعبين في الوجود، ومن حقه علينا الدعم والمساندة الحقيقيان، وان جهاده جهاد مبرور يباركه الله، ويتهلل له بشرا وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويشكل طليعة التحرير القادم ان شاء الله، وان اي محاولة لانتقاصه او التقليل من شانه او ادانته لا تنسجم مع عقيدة الامة ومصلحتها، واننا لنسجل اسفنا البالغ وحزننا العميق لتصريح السيد رئيس الوزراء الذي استنكر فيه العمليات الجهادية الاستشهادية التي ينفذها الشباب المؤمن على ارض فلسطين دفاعا عن عقيدتهم ومقدساتهم ووطنهم وامتهم وممارسة لحقهم في مقاومة الاحتلال.

ان جهادهم جهاد مبرور وليس عملا اجراميا ارهابيا كما يحلو لبعضهم ان يقول: الارهاب هو الحيلولة دون اصحاب الحقوق والوصول الى حقهم .

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

جـ – المساجد ودور القرآن الكريم:

اننا نؤمن ان للمسجد رسالة عظيمة في صياغة

هكذا من الأصل

الشخصية وبناء المجتمع الصالح ففي رحاب المسجد تربى الجيل الاول الذي شهد له رب العزة بقوله «كنتم خير امة اخرجت للناس» وحين ينهض المسجد برسالته وفقا لهدي الرسول صلى الله عليه وسلم واتباعه باحسان يغدو اكبر ضمانة لحماية الفرد والمجتمع والهوية من كل الاخطار التي تتهدده.

ان الخطر الصهيوني المستند الى التوراة المحرفة والتلمود الحاقد والاهداف الصهيونية الشريرة لا يستطيع ان يقف في مواجهته الا جيل مستند الى عقيدته الصافية وثقافته المتميزة وليس مثل المسجد في تحقيق ذلك.

ومما يؤسف له ان مساجدنا ودور القرآن الكريم في بلدنا تعرضت لهجمة شديدة خلال السنوات القليلة الماضية تمثلت في التضييق على المساجد ودور القرآن والقائمين عليها والمنتسبين اليها واننا لنتطلع الى تصويب الاختلالات التي حصلت وذلك من خلال تفعيل دور المسجد كمؤسسة عبادة ودعوة وتربية ومن خلال تمكين الدعاة الاكفاء من القيام بمهمة الخطابة والوعظ والتدريس والامامة ورفع اي حيف وقع عليهم.

د - اننا نؤكد موقفنا الثابت من رفض سياسات التطبيع مع العدو الصهيوني لما تحمله من اخطار على شعبنا انسانا وثقافة وارضا ومصالح، ونؤكد حقنا وحق شعبنا في التصدي لهذه السياسات بكل الوسائل المشروعة، قياما بالواجب الشرعي ودفاعا عن الوطن والامة.

هـ - اننا نختلف مع

الحكومة اختلافا تاما بشأن المسألة العراقية، رغم انها حاولت التعبير عنها بعبارة تبدو غير مثيرة، اننا نؤمن بان اولى الاولويات بشأن العراق انهاء حالة الحصار التي عانى منها الشعب العراقي معاناة مريرة، ونعتقد ان الحكومة تستطيع ان تبذل جهدا افضل في هذا المجال على الصعيدين العربي والدولي، ونعتقد ان استمرار الحديث عن الحرية والديموقراطية والتعددية لا يخدم القضية العراقية في هذه المرحلة، بل يسيء اليها.

ان العراق الذي ننشد له الحرية والديموقراطية والتعددية هو العراق الذي حظي بمساندتنا خلال العقود الماضية، وان كثيرا من الاقطار العربية ليست احسن حالا من العراق من حيث الحرية والديموقراطية والتعددية، فكيف نبرر سكوتنا سابقا وحديثنا الان، وكيف نبرر سكوتنا بل ومساندتنا لبعض الاقطار العربية التي لا تختلف عن العراق بينما يتركز حديثنا على العراق. اننا نرفض ان تدخر حكومتنا جهدا في محاولة رفع الحصار عن العراق، كما نرفض ان يؤذى العراق من قبلنا باية صورة من الصور الاعلامية والسياسية، كما نرفض ان تكون ساحتنا الاردنية

مقرا او منطلقا لمن يسهمون في زيادة او استمرار معاناة العراق، ونحذر من الاخطار الجسيمة التي قد تنجم عن هذا النهج الحكومي على الساحتين الاردنية والعربية.

و - اننا مع كل جهد مخلص لتحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة، على ان لا

هكذا من الأصل

يكون ذلك على حساب دولة شقيقة اخرى وعلى ان لا يكون ثمن تحسين العلاقات اعتذارا عن موقف سليم وقفناه مع مبادئنا وامتنا.

ز – اننا نرحب بعلاقة ايجابية مع دول العالم على قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة على ان لا تكون العلاقة على حساب انتمائنا العربي والاسلامي، ونحذر مما يسمى باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية، ونعتقد ان شراكتنا ينبغي ان تكون مع محيطنا العربي والاسلامي.

ح – اننا نحذر من استمرار النهج الحكومي في خصخصة المؤسسات الوطنية، ونحذر من تسربها الى جهات طامعة في الهيمنة على مقدرات شعبنا سواء من المستغلين المحليين او الجهات الاجنبية الطامعة.

تاسعا: ورغم اتفاقنا او اختلافنا مع الحكومة في العديد من القضايا المشار اليها فاننا نطلب من الحكومة اجابة واضحة محددة حول القضايا الخمس عشرة التالية:

–

١ – مدى التزام الحكومة بما التزمت به حكومة دولة السيد مضر بدران امام مجلس النواب الحادي عشر من التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية.

٢ – مدى التزام الحكومة بعدم الترويج لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني عبر وسائل الاعلام الرسمية.

٣ – مدى التزام الحكومة بتقديم مشروع قانون للانتخاب يضمن معالجة سلبيات القانون المؤقت لعام ١٩٩٣، وفي مقدمتها «الصوت

الواحد».

٤ – مدى التزام الحكومة بعدم التدخل من قبل الاجهزة الامنية في التعيينات في الوظائف الحكومية والاهلية وعدم التضييق على الجمعيات والاندية.

٥ – مدى جدية الحكومة في انهاء القضايا المنظورة امام المحاكم المرفوعة من قبل الحكومة بشأن ما يسمى باطالة اللسان او التعبير عن الرأي.

٦ – مدى توجه الحكومة في اعادة النظر في منع بعض خطباء المساجد وفي مقدمتهم النواب من الاستمرار في اداء رسالتهم في الوعظ والارشاد، وتمكين سائر المؤهلين من الاضطلاع بهذه الرسالة الجليلة وفقا للقانون.

٧ – مدى التزام الحكومة بعدم المساس باسعار المواد الاساسية للمواطنين وفي مقدمتها رغيف الخبز للمواطن والاعلاف للماشية.

٨ – مدى التزام الحكومة بعدم مس اسعار الطاقة من ماء وكهرباء وغاز ومشتقات النفط.

٩ – مدى التزام الحكومة بتبني برنامج وطني لمواجهة البطالة والفقر.

١٠ – مدى التزام الحكومة باعادة النظر في التقسيمات الادارية بما يضمن العدالة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتوزيع الخدمات ومكاسب التنمية.

١١ – مدى التزام الحكومة بالتقدم بمشروع قانون يضمن تشكيلا مهنيا للمعلمين يرعى مصالحهم المهنية والاجتماعية.

١٢ – مدى التزام الحكومة بتعهد الحكومات السابقة بالتقدم بمشروع قانون يضمن الموافقة على اقامة

هكذا من الأصل

اتحاد عام لطلبة الاردن.

١٣ - موقف الحكومة من زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين اسوة بالموظفين العاملين مدنيين وعسكريين وكلما طرأت زيادة على رواتب العاملين.

١٤- مدى استعداد الحكومه لاعتماد اسس موضوعيه للقبول في الجامعات ، تضع حلاًللاختلالات التي عانى منها مجتمعنا كثيراً ، والغاء كل اشكال التجاوزات والأستثناءات.

١٥- مدى التزام الحكومة بخطة وطنية لانقاذ الزراعة والاخذ بيد المزارعين والتخفيف من معاناتهم وتسهيل اجراءات تصدير منتجاتهم ووضع حد لاستيراد المواد المنافسة لمحاصيلهم لصالح بعض المتنفذين.

معالي الرئيس...

الاخوة الزملاء...

نتفق مع الحكومة في كل قضية تنحاز فيها للمبادىء، وتنسجم فيها مع مصلحة الوطن، وتغلب فيها مصلحة الامة. وكل خطوة منها بالاتجاه الصحيح ستقابلها خطوة منا على قاعدة نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه. نصدقها القول ونخلص النصيحة، نعتمد الحوار ونشد على يدها بمقدار ما تتمسك بقيم الامة ومبادئها وبمقدار ما تظهر من شجاعة في الحق وحكمة في السلوك.

ونختلف مع الحكومة، ولكننا لا نختلف مع الوطن، فخير الوطن وحب اهله عبادة، واعلاء شأنه ودفع الشرور عنه قربى نتقرب بها الى الله.

نختلف مع الحكومة ولكننا لا نعاديها، ونختلف معها ولكننا نتعامل معها تعامل الرجال، الحق مطلبنا، والخير

غايتنا، والعدل رائدنا، نعرف لاهل الفضل فضلهم، نبني ولا نهدم، نعظم الايجابيات ونتصدى للسلبيات بقوة لا ينقصها الادب وبشجاعة لا تنفك عنها الحكمة.

والله نسأل ان يرينا الحق حقا، ويرزقنا اتباعه، وان يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، وان يحفظ بلدنا وامتنا من كيد الكائدين وظلم الظالمين، والله خير حافظا وهو ارحم الراحمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل هاني حجازين وانمتحدث الذي يليه فرح الربضي.

الدكتور هاني حجازين :

سيدي معالي الرئيس

اريد ان ارفع الى مقامكم والاخوة الكرام احر التعازي بالاخ العزيز علينا تغمده الله برحمة ولكم الصبر والعزاء وطول البقاء.

معالي رئيس المجلس :

شكرا دكتور والعزاء مشترك لنا جميعا، تفضل.

الدكتور هاني حجازين :

معالي الرئيس

الاخوة اعضاء المجلس الكريم...

ابدأ كلمتي هذه بالتبريك لدولة الرئيس وزملائه الافاضل بثقة سيدنا جلالة الملك المعظم وادعو الله ان يكون بعونهم لتحمل المسؤلية الكبيرة والسير لما فيه خير البلاد.

معالي الرئيس

الزملاء الافاضل...

ان هذه الحكومة ستضطلع بعبء مرحلة قادمة مثقلة بالمسؤولية والتحديات الكبيرة التي يتطلبها مفهوم الثورة البيضاء الذي اطلقه

هكذا من الأصل

جلالة الملك الحسين المعظم في كتاب التكليف السامي عنوانا للمرحلة القادمة وعلى مختلف الاصعدة.

.... فمن خلال قراءة البيان الوزاري نلمس فيه القدرة على رصد الواقع من مختلف النواحي حيث حدد الاهداف بوضوح للمرحلة القادمة بما تحمله من تحد كبير يتطلب جهدا هائلا للانتقال الى واقع اكثر معافاة واستقرارا. وهذا التحدي يستدعي من دولة الرئيس المراقبة والمتابعة الحثيثة والمستمرة لاداء الفريق الوزاري لكي يكون بعيدا عن الترهل والتراجع.

كما نطالبه الالتزام بالمحاسبة والتقييم لانجازات الفريق الوزاري في مختلف المواقع حتى لا تبقى الامنيات والطموحات الواردة في البيان الوزاري مجرد غيمة صيف عابرة مما يثير اليأس والاحباط في نفوس المواطنين الذين يعلقون آمالا كبيرة على هذه الحكومة وما يرتبط بها من مفهوم التغيير الشامل.

ان الامل معقود على التوجه الحكومي الجديد في ان يتعافى الاقتصاد تمهيدا للوصول به الى استقلاليته دون الاعتماد على المنح والمساعدات ليكون اكثر عطاء وانتاجا من خلال توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية ورفع طاقة الفعاليات الاقتصادية والمالية مع التاكيد على اهمية المرونة في الاجراءات المساعدة على المزيد من الاستثمار المالي والاقتصادي.

لقد اكد البيان الوزاري عزم الحكومة على صون الحريات العامة واحترام حقوق الانسان والتقدم بقانون الانتخاب

ومحاربة كافة اشكال الفساد الاداري والمالي والحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وهنا لا بد من القول انه لن يكون هناك ما يميز هذه الحكومة عن سابقاتها الا بمقدار ما تنجزه من هذه الوعود التي وردت في بيانها الوزاري... وفي الوقت الذي لن نستعجل فيه المطالبة من هذه الحكومة ما هو فوق طاقتها فاننا لن نتسامح امام اي تقاعس في ادائها وعلى جميع المستويات.

اننا ونحن ندعو لهذه الحكومة بالتوفيق في حمل العبء الكبير فانه في الوقت نفسه لا بد من التاكيد على اهمية المساندة والدعم في تحمل هذا العبء ليساهم الجميع في احداث التغيير الشامل في جميع مناحي الحياة في الدولة ومؤسساتها حتى لا يبقى التغيير سطحيا فقط.

اننا ونحن نلمس من خلال البيان الوزاري ان صفحة جديدة ستبدأ فاننا نشد على يدي الرئيس داعمين لنهجه الجيد، الحريص على رفعة الوطن وكرامة شعبه.

أدام الله جلالة الملك الحسين المعظم ومتعه بموفور الصحة والعافية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الدكتور فرح الربضي والمتحدث الذي يليه الزميل علي الشطي.

الدكتور فرح الربضي :

باسم الله ابدأ كلمتي، فليتقدس اسمه ولتكن مشيئته، كما في السماء كذلك على الارض، خبزنا كفاف يومنا اعطنا يا رب واغفر لنا خطايانا كما نغفر نحن لمن

هكذا من الأصل

لنا عليه. ولا تدخلنا في التجارب.

سيدي الرئيس :

اود، بداية، ان اؤكد بما لا يحمل ذرة شك انني من المؤمنين بنظام المملكة الاردنية الهاشمية وبان الهاشميين كانوا على مر الزمن اهل شهادة ومحبة وتسامح ونخوة وان هذا النظام هو الذي حفظ لبلدنا وحدته وتآلف شرائحه وصان امنه واستقراره واقاده الى ميادين التغير والتطور والتقدم.

وانطلاقا من هذا الايمان ودعما لهذا النظام فانني اجهر باعلى صوتي قائلا: من كان يهمه هذا النظام ومن يحب جلالة قائده وجب الا يقدم لجلالته ولحكومته الا المعلومات الصحيحة والوقائع والارقام السليمة. فقائد هذا البلد هو الطبيب الذي يداوي علة كل مشتك من ابنائه. ولكي يأتي تشخيص الطبيب صحيحا فيتبعه علاج صحيح وجب الا تقدم له الا المعلومات الصحيحة والوقائع الصادقة. ومن هنا فانني ساتحدث اليكم حديثا ينبض بالمحبة ويقوم على الصراحة وذكر الحقيقة، هدفه الاول والاخير خدمة هذا الوطن وقائده المعظم.

وفي هذا المقام تحضرني حادثة تمت في دار رئاسة الوزراء قبل حوالي اربعة اعوام. كنت اجالس المستشار القانوني في دار الرئاسة فدخل معالي الباشا، وتحدث الباشا كثيرا حتى خيل الي انه يجلس على كرسي الاعتراف ليبوح بما في نفسه ويريح ضميره. ومن جملة ما ذكره انه عمل مديرا للمخابرات ووزيرا للداخلية وسفيرا للمملكة الاردنية

الهاشمية فلم يفلح في فهم الشعب ومعرفة الحقيقة، ولم يفهم الشعب ويعرف الحقيقة الا عندما اصبح عضوا في مجلس الاعيان، عندها فقط عرف ان من كان يطاردهم ويخرجهم من وظائفهم ويزج بهم في غياهب السجون هم الامناء على هذا الوطن وان من كانوا ينعمون بالنفوذ والسلطة هم اعداء البلد الالداء. وضرب مثلا على ذلك ان واحدا ممن عمل وزيرا لاكثر من مرة وعينا لاكثر من مرة قد ارتكب عدة جرائم مالية وساعده بها انسباءه وأقاربه ونفسه.

اردت من رواية هذه الحادثة ان ابين بان وضعنا مؤلم ومأساوي اذا كان هذا هو واقعنا.

فاذا كان مدير المخابرات ووزير الداخلية عاجزا عن معرفة الحقيقة وفهم الشعب فكيف يمكن ان يكون هذا عونا صادقا لسيد البلاد في وضع المعلومات والحقائق بين يدي جلالته ليتخذ القرار المناسب ويشخص المرض ويصف العلاج؟؟

وفي ظل المعلومات الخاطئة وفي ظل اساليب الفساد التي كان يمارسها المسؤولون للمحافظة على مكتسباتهم كان الشعب يجلد بسياط موجعة مؤلمة فدفعته هذه الممارسات الى الوقوف في عداء مع النظام. وساعد في ذلك ما كان يتعرض له النظام من التيارات الوافدة من خارج حدود الوطن. كان هم النظام الاول تثبيت دعائمه لينطلق بعد ذلك الى البناء والتعمير والتغيير والتطوير. ونتيجة للمعلومات الخاطئة التي كانت تقدم للنظام والتي كثيرا ما رافقها المبالغة والتهويل اتخذ النظام موقف الدفاع عن النفس وعمر العداء نفوس الكثيرين ممن ذاقوا

مـــرارة اســـاليب الحكام القمعية. وبذلك سادت الاردن علاقة غير طبيعية بين الحاكم والمحكوم، الى ان شاءت ارادة الله ان تنقى هذه العلاقة من الشوائب التي لحقت بها وان تحيل هذا العداء الى محبة متبادلة بدأنا ننعم بها منذ سنوات.ولكي لا ننكر على الناس حقوقهم فانني اعترف بان تطورا هاما قد اصاب اجهزة المخابرات وانجازاتها واساليبها في السنوات الاخيرة. فقد خطت هذه الاجهزة خطوات حضارية وموضوعية مشهودة.فلم تعد اساليب «مخبر صادق» معتمدة لدى هذه الدوائر... واصبح التحقيق يتم باساليب تحفظ للانسان كرامته وتحافظ على ذاتيته. وقد تزامن هذا التطور مع تجاوز النظام لممارسات العقود الماضية بالامها واحزانها وسلبياتها وتيسر له ان يحتوي حتى من كان أشد الناس خصومة له.

وفي مناقشتنا للبيان الوزاري فانني ساحاول ان يكون حوارا نافعا زاده الاخوة والمحبة والحرص على الاردن كرامة وسيادة ووطنا وشعبا ونظاما؛ معتمدين على المعلومة الصادقة والرقم الصحيح.

اولا: تركيبة الحكومة:

لا نكره احدا من اعضاء هذه الوزارة الجديدة، لا بل نحب معظمهم - ان لم نقل كلهم. وكان الله في عونهم جميعا وهم يتحملون مسؤولياتهم في هذه الاوضاع الصعبة. واذا ما تأملنا تركيبة هذه الوزارة فان اول ما يلفت نظرنا هو انها لا تختلف عن سابقاتها، لأن كل الحكومات طينة من مطينة واحدة. وباختصار، نستطيع وصفها بانها حكومة «سوف» ... سوف نعمل.. سوف نحاول.. وسوف كذا.. كلها حكومات سوف.. ونرجو لسوف الجديدة ان تتحقق

على ارض الواقع.

ثانيا: السياسة الخارجية:-

ندعي في هذا البلد ان الاردن هو بلد «الوفاق والاتفاق»، وكم سيكون الاردن عاليا في اعين العرب لو انه استطاع ان يُفعل هذا الشعار ويعمل على تكريسه في عالم الواقع والحقيقة. ان مصلحتنا تقضي بان تكون علاقتنا حسنة مع كل جيراننا بمن فيهم من كان حتى الامس القريب عدونا اللدود. ولكننا مع الاسف نجد ان سياستنا الخارجية في هذه الايام قد ابتعدت كثيرا عن ثوابت بلدنا. فنحن نكسب في الجنوب ونخسر في الشرق والشمال، وهذا امر مرفوض من كل مواطنينا.

... الكسب يجب ان يكون في الجهات الاربع حتى ننسجم مع ادعائنا باننا بلد الوفاق والاتفاق. وأعني بذلك اقامة علاقات قائمة على التفاهم والمحبة والاحترام المتبادل بين الاردن وأشقائه العرب اجمعين.

لقد استمعنا واستمع معنا الشعب كله في الايام الاخيرة للتصريحات التي صدرت عن هذه الحكومة فيما يخص العراق الشقيق. اللغة العربية واسعة وجميلة وقادرة على ايصال الرسالة لاصحابها دونما تجريح. واذا كنا فعلا حريصين على رفع المعاناة عن شعبنا في العراق فلتكن مطالبتنا في رفع الحصار لا في رفع المعاناة بذلك لا تحمل في ثناياها تدخلا في شؤون العراق... الشعب.. كل الشعب غاضب على هذا التدخل السافر في شؤون الاخرين.. والشعب يحذر بان دورنا سياتي لا محالة لتصلى جلودنا بفعل ما نقترفه اليوم بحق غيرنا.

كان العراق على مر الزمن عونا لامته العربية... كل ما في «قدره» كان للاردن في ايامه

هذا من الأصل

الصعبة. ونفطه كان ولا زال يتدفق الى الاردن، نصفه عون للاردن، مجاني، يدعم الخزينة الاردنية ولا يتقاضى العراق ثمنا له قرشا واحدا. ونصفه الاخر تسديد لاستحقاقات الاردنيين من تجار وصناع وباسعار منخفضة ولكننا الزمنا انفسنا بالكلمة الصادقة، نقول ان الاردن بدلا من ان يعمل على رفع المعاناة عن الشعب العراقي، نراه يعمل على تجويعه والتآمر على قوته وغذائه، (ثلاثون) الف رأس من الاغنام تم تهريبها من العراق قبل ايام، هربت من العراق الى الاردن، ودفع المهربون (ثلاثة) دنانير لكل رأس ضريبة للاردن، ايضا اشد من هذا الظلم الذي نلحقه باخواننا العراقيين، وهذا الظلم مزدوج للعراقيين والاردنيين اصحاب المواشي على حد سواء، فهذه الاغنام المهربة تسمن في الاردن بالعلف المدعوم والمخصص لمواشي الاردنيين ويضطر الاردن لشراء العلف من السوق السوداء باسعار مضاعفة، ثم يعاد تهريب هذه الاغنام الى دول الجنوب.

في هذه اللحظات يحضرني حديث شريف للرسوم العربي الكريم «ما من وال الا وله بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر وبطانة لا تحببه ولا تنهاه» .ولانني احب هذه الحكومة ولانني احب رئيسها واريد لها كل النجاح فانني اطلبه باسم الشعب الذي نمثله تحت هذه القبة بان تعمل هذه الحكومة على اخراج المعارضة العراقية من الاردن او ان تلتزم الصمت اذا اختارت البقاء، فبقائها هنا سيجلب لنا الدمار لا محالة كما سبق لرئيسها احمد الجلبي ودمر اقتصادنا.

ان «اغلى ما نملك» يقف ضد السياسة المعلنة تجاه العراق.. والاغلبية الصامتة من شعبنا لا بل كل الشعب قنبلة

موقوتة فيما يخص التدخل في شؤون العراق فأنزعوا فتيلها قبل ان تنفجر.

هنالك استحقاقات على مستويات ثلاثة لا بد من التذكير بها:

أ - على مستوى المحافظة:

اتخذ مؤتمر التطوير الذي عقد في كلية مجتمع عجلون برئاسة سمو الامير الحسن المعظم عدة توصيات فيما يخص محافظة عجلون التي أتشرف بتمثيلها. والمطلوب من حكومة (الثورة البيضاء) وبعد الحصول على ثقة هذا المجلس وهي حاصلة عليه باذن الله ان تفعل هذه التوصيات. وفي هذا المجال اجدد الدعوة للحكومة الموقرة لاستضافتها في عجلون والالتقاء مع الفعاليات هناك لبحث هذه الاستحقاقات على ارض الواقع، وارجو للحكومة ان تلبي طلبي هذا.

ب - على مستوى الشريحة التي اشرف بتمثيلها:

انطلاقا من الحق الدستوري الذي ينص على ان الاردنيين متساوون في الحقوق والواجبات، وتمشيا مع الانطلاقة الجديدة التي يقودها الهاشميون على مستوى الاردن والعالم كله فيما يخص الحوار الديني والتفاهم بين اتباع الديانات المختلفة، ووفاء للشريحة التي اتشرف بتمثيلها تحت هذه القبة فانني اؤكد على مطالباتي السابقة بان من حق الاردني المسيحي ان يتعلم دينه في المدارس الرسمية في الصفوف التي تشهد كثافة مناسبة من الطلبة المسيحيين. ومن حقنا ايضا ان تعطل الدوائر الرسمية اول ايام عيد الميلاد واول ايام عيد الفصح. ونحن في مطالبتنا هذه لا نصدر عن اي لون من الوان التعصب ولا نغرد خارج السرب الاردني العربي لان المحبة والتسامح هما دستور حياتنا، هكذا علمنا سيدنا

المسيح فهو يخاطبنا: «أحبو اعداءكم.. باركوا لاعنيكم.. احسنوا الى مبغضكم.. وصلوا لاجل الذين يسيئون اليكم». فمن يتخذ من هذه الوصايا دستور حياة له لا يعرف قلبه الحقد والاساءة لاحد. فنحن في مطالبتنا هذه يعني التمتع بحقنا ضمن دائرة حقوق الاردنيين جميعا.

وفي هذه المجال اود ان اورد الملاحظات التالية:-

اولا: يشكل اردننا الغالي ائتلافا جميلا من عشائر وقوميات واديان يمضي بتعددية متناسقة نحو المستقبل المشرق. فلماذا لا ندرك ان الوان قوس قزح كانت ستصبح قبيحة لو طفح اللون الاحمر على الازرق او الاخضر على البنفسجي مثلا؟ العدالة تقضي بان يكون لكل لون حجمه ومكانه. وتقضي العدالة ان يؤخذ برأي الاكثرية ولكن ذلك لا يعني حرمان الاقلية من حقوقها.

ثانيا: ان القول بان الحكومة تسمح للموظفين والطلبة المسيحيين بالتعطيل في الاعياد المسيحية هو قول يدمي المشاعر. اذ ليس هنالك اسمى من ان يشارك المسلمون الاردنيون اخوتهم المسيحيين في اعيادهم. فان يحتفل المسيحيون باعيادهم في عزلة عن اخوانهم المسلمين انما هي ممارسات تتنافى وطبيعة المحبة التي تجمع بين شرائح وطننا الحبيب.

ثالثا: تعطل الحكومة اعمالها في اعياد كعيد العمال وعيد الشجرة وعندما تتساقط الثلوج والامطار، وهذه اعياد لا ترقى الى عيد ميلاد رسول المحبة.

رابعا: ايماننا بهذا المطلب الحق تقدم اثنان واربعون نائبا مشكورين من داخل هذا المجلس الكريم بطلب للجهات المختصة لتلبية هذا المطلب. وفي هذا مؤشر ديمقراطي

لعدالة هذا المطلب.

خامسا: سبق للاردن ان عطل في هذه الاعياد وكان المنهاج يتضمن بحثا اسمه «التربية الدينية» وكان الهدف من هذه التسمية ان تتعلم كل شريحة دينها. وهكذا كان حالنا قبل ان يتسلم مقدرات وزارة التربية والتعليم وزير عمل على تغيير اسم «التربية الدينية» واستبدله باسم «التربية الاسلامية». وبذلك قطع الطريق على غير المسلم وحرمه من ان يتلقى تعليما دينيا يبعده عن المفاسد والشرور وتناول المخدرات.

سادسا: دول عربية اسلامية مجاورة للاردن تدرس الدين المسيحي في مدارسها الرسمية مثل (مصر وسوريا والعراق) والاجدر بالاردن الذي هو بلد الحوار الديني بين الديانات السماوية ان يكون قدوة في هذا المجال. ثم ان الدين المسيحي يدرس للطلبة المسلمين في جامعة آل البيت فلماذا يحرم - والحالة هذه - ان يتلقى الطلبة المسيحيون تهذيبا دينيا يبعدهم عن المفاسد!!

سابعا: المدارس الخاصة الاردنية والمنبثقة عن جمعيات خيرية مسيحية تدرس الدين الاسلامي للطلبة المسلمين فيها. فلماذا لا تكون الصورة كاملة ومنسجمة مع وحدتنا الوطنية فيتعلم المسيحيون دينهم في مدارس الحكومة!!

ثامنا: واما مبدأ التغريب فنحن نرفضه رفضا قاطعا. واقصد بالتغريب هنا ان البعض يرى انه «لا يجوز تدريس الدين المسيحي في الاردن طالما لا تدرس اميركا او بريطانيا مثلا الدين الاسلامي». هذا قول يغرب المسيحي الاردني.. نحن هنا مواطنون عرب.. وفي اعماق تاريخ هذا البلد تمتد جذورنا.. عربا كنا وسنبقى عربا. بقي العرب المسلمون

والمسيحيون في هذه البلاد على مر التاريخ يتقاسمون لقمة العيش.. افراحهم مشتركة. واحزانهم مشتركة. وقيمهم واحدة وعاداتهم واحدة وحضارتهم واحدة.. ومن غير المنطق والمعقول ان تبقى عبارات التغريب هذه مندرجة على السنتنا.

تاسعاً: كانت الحجة في السابق وراء عدم تدريس الدين المسيحي ان المسيحية في الاردن على مذاهب وشيع متعددة؛ وان هذه المذاهب لا تتفق على منهاج موحد، والى ان تتفق على منهاج واحد لمبحث التربية الدينية سيوضع هذا المنهاج موضع التنفيذ. ولقد استقرت هذه الشرائح على منهاج موحد وهو نفس المنهاج الذي يدرس في سوريا الشقيقة، والمطلوب من وزارة التربية ان تبر بوعودها. خاصة وان جميع المدارس الخاصة الاردنية تدرس هذا المنهاج لما يزيد عن (١٨) سنة باشراف الوزارة ومراقبتها.

عاشراً: في الدول العربية الاسلامية التي تدرس الدين المسيحي وتعطل في عيدي الميلاد والفصح لم تسجل سلبية واحدة نتيجة هذه الممارسات. وحتى في الاردن نفسه هنالك مدارس خاصة اسلامية تدرس الدين المسيحي للطلبة المسيحيين الى جانب تدريس الاسلام. ولم تسجل سلبية واحدة في هذا المجال. وهذه المدارس تطبق الدستور الاردني نصا وروحا لان الاردنيين سواسية ولا يوجد فيه ما يحرم ذلك.

على مستوى الوطن:

لقد سبقني الزملاء الى الحديث عن هذه الاستحقاقات. ولهذا سأنوه اليها باختصار شديد:

اولا: التأمين الصحي الشامل لكل المواطنين واجب الحكومة الاول وخاصة للطبقات الفقيرة التي لا تجد

قوت يومها.

ثانيا: اعفاء المزارعين من فوائد قروض مؤسسة الاقراض الزراعي. فوضع المزارعين لا زال متدهورا.

ثالثا: وضع كادر جديد لرواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين منهم بما يتناسب وارتفاع تكاليف المعيشة.

رابعا: تعديل نظام التقاعد بما يسمح بالتقاعد المبكر للراغبين به وخاصة المرأة.

خامسا: وضع اسس عادلة للتعيينات في وظائف الدولة تحظى بموافقة مجلس النواب.

سادسا: تخفيفا لمعاناة الناس في تنقلاتهم اقترح على الحكومة ان تسمح بشراء سيارات لهم وخاصة للموظفين، على ان تقسط قيمة جمركها على اقساط مريحة، وعلى ان يتدبر هؤلاء امر تامين ثمن هذه السيارات من العملات الصعبة بانفسهم لكي لا يؤثر ذلك على احتياطي البلد من هذه العملات وشكرا.

معالي رئيس المجلس :

شكرا لك، المتحدث الاستاذ علي الشطي والمتحدث الذي يليه الدكتور نزيه عمارين.

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي العربي الامين.

قال تعالى:

"يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما". صدق الله العظيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بادىء ذي بدء اجد ان من واجبي ان انسب الفضل الى صاحب الفضل وان ارفع

الشكر للاعتاب السامية الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على مكرمته لهذا المجلس الكريم باختيار احد اعضاءه ليكون رئيسا لوزراءه، ان هذا الاختيار ان دل على شيء فانما يدل على ثقة القائد حفظه الله الكبيرة بهذا المجلس رغم عدد الذين راهنوا على هيبته ومكانته ودوره الوطني الكبير في التصدي لقضايا الوطن الداخلية منها والخارجية، ووقوفه دائما الى جانب ابناء امته العربية والاسلامية في شتى المواقف والقضايا التي يتعرضون اليها.

ولكن مع احترامي وتقديري لدولة رئيس الوزراء فان لي بعض التحفظات على تشكيلة الحكومة، لكن تقديري للمصلحة العامة واحتراما لمشاعر الزملاء رئيس واعضاء هذه الحكومة، فانني لن اتحدث عن تشكيلة الحكومة، مع انه لدي الكثير الكثير لاتحدث عنه في موضوع التشكيل وهو الاساس لان حكومة لم تكن موفقة ومتجانسة في تشكيلها، فان ذلك حتما سوف ينعكس على ادائها مهما كان برنامجها قويا والتزامها اكيد. لان البرنامج القوي والطموح الكبير بحاجة الى اشخاص قادرين على تحقيقه، ولكنني سانطلق للتحدث عن القضايا العامة التي يعاني منها المواطنون في مختلف مناطق المملكة عامة وفي مناطق الاغوار خاصة ومنها :-

١. قضايا الجوع والفقر والبطالة.

٢. قضايا ارتفاع الاسعار.

٣. قضايا الخدمات العامة.

٤. والقضية الزراعية.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

لقد استطاع الاردن خلال السنوات الاخيرة ومن خلال تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي معالجة بعض

جوانب الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد في اواخر الثمانينات، حيث تمكن من اعادة جدولة الديون الخارجية ووقف تدهور سعر الدينار كما ساهم توقيع الاردن لمعاهدة السلام من اعفاء الاردن من بعض ديونه والتي كنا نامل ان يتم اعفاءه من اغلبيتها او منها جميعا، ومع الامل بالحفاظ على هذه المكتسبات وتطويرها واضافة مكتسبات اخرى على طريق معالجة جوانب الازمة الاقتصادية التي ما زالت بعض اثارها ماثلة امامنا الا ان سياسات التصحيح التي اعتمدت اغفلت الاعراض والاثار السلبية التي رافقتها والناجمة عنها والتي جعلت من الاقتصاد الاردني اقتصاد جباية وضرائب، ولقد اخلت هذه السياسات بالمعادلة الاقتصادية المتوازنة، ولقد تفجرت خلال السنوات الاخيرة مشكلات الفقر والبطالة وتآكلت الطبقة الوسطى واتسعت الفوارق في الدخول بين فئات المجتمع، مما يستدعي اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الحكومة، كما يجب ان يكون التزامنا ببرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي مستندا الى رؤية وطنية اردنية والى تبصر تام بالابعاد والاثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية المعتمدة حتى لا تؤدي بنا من حيث لا نريد الى تعميق الاختلالات الاجتماعية.

وهنا ارجو ان اكون صريحا وواضحا في تحديد موقفي من الحكومة ومن برنامجها الوزاري في ضوء استحقاقات المرحلة التي يعيشها بلدنا بشكل خاص والمنطقة بشكل عام. هذا الموقف المنزه عن الميل والغرض والمترفع عن الحسابات الشخصية سواء بالنسبة لدولة رئيس الوزراء

من الاهتمام بالادارات والكفاءات التي سيوكل اليها امر التخطيط للحل، وللمؤسسات التي تعنى بوضع الحلول والتصورات، وان يكون على قمة الهرم وفي وسطه وأطرافه من الكفاءات ما يجعل عملنا ذا صبغة شمولية وذا حلول مستقبلية طويلة الامد، اعتمادا على العمل والخبرة والمؤسسية.

البطالة:

ان حجم البطالة الذي يزداد يوما بعد يوم، وينضم مع نهاية كل فصل دراسي افواج جديدة تزيد في ارقام العاطلين عن العمل وتجعلنا جميعا نوابا وحكومة وقطاع خاص غير قادرين على حلها ولو جزئيا، وانها اكبر من قدرات الاقتصاد الوطني الاستيعابية والاحلالية، وان حجم البطالة هذا يزداد مع زيادة جيوب الفقر الذي اصبحت تئن من ألمه فئات واسعة من ابناء الوطن، ان المسؤولية عن هذا الوضع لا تقع على جهة بعينها انها مسؤولية الجميع في هذا البلد وهي الهم الاكبر والخطر الذي يهدد اهم مقوماتنا المتمثلة في الامن والاستقرار والامان والتي هي جزء من شرعية الديمقراطية والحرية التي نعيشها.

ان حل هذه المشكلة من خلال تفعيل صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية لن تقدم ولن تؤخر في حل هذه المشكلة الكبيرة فالحلول تكمن في الصناعة وحجم الاستثمار فيها والزراعة وتطويرها، وايجاد الحلول لمشاكلها المتعددة حتى يتمكن المزارعون من الحصول على دخول معقولة نتاج عملهم فيها وكذلك في التعليم وتوجيهه الوجهة الصحيحة.

لان البطالة تبدأ من فلسفتنا التربوية والتعليمية والتدريبية ومن ثقافتنا وقيمنا ونظرتنا الى العمل.

هكذا من الأصل

معالي الرئيس، الزملاء الكرام.

بالنسبة للبيان الوزاري للحكومة

لقد استمعنا وقرأنا بأمعان وتدبر البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي والذي جاء بصفحاته السبعين والتي يحتاج القارىء لها قراءة عادية الى فترة ليست بالقليلة، ولكن رغبتنا بان يكون ردنا على الحكومة موضوعيا وآخذا بعين الاعتبار والاهتمام برنامجها الوزاري الذي يمثل الخطوط العريضة وغير العريضة لعمل الحكومة في الفترة القادمة، كما يمثل الاهداف العامة والخاصة التي تسعى الى تحقيقها.

فاقول للحقيقة والامانة ان هذا البرنامج لم يدع شاردة ولا واردة الا وأتى عليها بكل التفاصيل، ولو انني اعلم ان هذه الحكومة ستعمل على تنفيذ ٥٠٪ مما ورد في هذا البرنامج لاعطيتها ثقة مطلقة ولطالبت باطلاق يد الحكومة في كل شيء دونما حسيب او رقيب المهم ان تحقق الاهداف الطموحة الواردة في هذا البرنامج الامنية، لكن اذا كان كل ما ورد في هذا البرنامج من باب الامنيات والنوايا الحسنة وحدها فانها لا تكفي ولا يمكن لنا تقييم الحكومة وان نكون معها او عليها لمجرد انها عرضت علينا امنياتها ونواياها الحسنة، لانه لا بد ان يكون مع الدعاء شيء من القطران، والقطران هنا الوسائل والاساليب والبرامج العملية الواضحة والاهداف الواضحة المحددة القابلة للقياس والتحقيق.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

لقد وصلت احوال المواطنين اسوأ من ان توصف، وان اوضاعهم وظروفهم لم تعد تحتمل المسكنات التي تقدم لهم بين

الفينة والاخرى، حتى ان هذه المسكنات نفسها فسدت وانتهت صلاحيتها للاستعمال، فجولة قصيرة لاي مسؤول على اي من قرانا وارياقنا وحتى بعض الاحياء في مدننا العزيزة سيرى الحقيقة التي يعرفها اصلا بام عينيه، فقر وجوع وبطالة، طرق ملأى بالشباب العاطلين عن العمل، لا يوجد دائرة حكومية الا والمراجعين واقفين امامها بالطوابير الكل منهم يبحث عن اي فرصة عمل، ومسؤولينا ووزرائنا الاجلاء الكل منهم يتفنن في خدمة حاشيته ومحاسيبه واهله واصدقاءه وبقية ابناء الوطن الذين هم في امس الحاجة لهذه التعيينات يحرمون منها.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

واذا ما فتحنا صفحة الاغوار، هذه الصفحة التي اضحت سوداء قاتمة بعد ان كانت خضراء مشرقة بخيراتها، ناصعة البياض بصفاءها ونقاءها، كل هذا بفعل السياسات الحكومية الفاشلة للحكومات المتعاقبة سواء أكان في مجال السياسات الزراعية، او في خطط التنمية غير المتوازنة التي طبقتها الحكومات في مناطق الاغوار، ان هنالك قاعدة تقول (لا اعرف مدى دقتها) تقول بان الامور تقاس بنتائجها، وان الانسان هو هدف التنمية، هذا الانسان الذي تقول عنه سجلات الحكومة ان اعلى معدلات الفقر بين المواطنين هي في مناطق الاغوار، وهل تعلمون ايها الاخوة ان مواطنين اردنيين اخوة لنا يسكنون تحت اكياس من البلاستيك المثبتة بالعيدان والاسلاك وانهم مواطنون اردنيون يحملون الجنسية الاردنية.

معالي الرئيس، الزملاء النواب المحترمين

لقد تضمن خطاب التكليف

توجيهات بالغة الاهمية بخصوص القطاع الزراعي وقد وضع جلالة القائد يده على الجرح عندما تحدث عن احوال المزارعين وما وصلوا اليه من وضع صعب ومأساوي، وجاء البيان الوزاري للحكومة ليتحدث عن بعض الطموحات والاماني التي يسعى الى تحقيقها بخصوص اصلاح هذا القطاع الحيوي والهام، وما زلت اتمنى على الحكومة ان لا تغرق كثيرا في الطموحات والاماني وان تضع لنفسها برنامجا واضحا ومحددا تبدأ فيه بالتدرج نحو اصلاح ما يمكن اصلاحه كحل سريع لبعض المشاكل الانية التي يعاني منها المزارعون ومن ثم تضع استراتيجيات واضحة المعالم يمكن السير عليها في طريق ايجاد حل لمشاكل هذا القطاع التي يتحدث عنها الجميع من على شتى المنابر لكن النتيجة دائما هي التردي المستمر.

وان ما يتحدث عن البيان الوزاري من اقرار للسياسة الزراعية، ومن كلام عام عن ايلاء عناية كبيرة لاوضاع المزارعين وبرنامج للاصلاح الزراعي، فما هي الا شعارات رفعت وما زالت ترفع من لدن كل المسؤولين عن مشاكل القطاع الزراعي والذين اوصلوه الى هذا الحال المتردي.

ان ما يحتاجه المزارعون يا دولة رئيس الوزراء الان هو ان تقوم الحكومة بارسال معونات عاجلة الى المواطنين في الاغوار حتى توفر للعديد من العائلات لقمة الخبز التي لم تعد قادرة للحصول عليها، وبعد ذلك فان المزارعين جاهزون للاستماع لكل الاقتراحات والحلول التي تعرضها الحكومة.

وانني اتمنى ان اسمع من دولة الرئيس التزاما واضحا بايجاد معالجات سريعة لقضايا الفقر والجوع وقضايا

المزارعين في الاغوار.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام،،

ان الامانة التي نحمل، تقتضي منا دائما ان نشير الى الايجابيات بقصد التعزيز، والتطوير كما نشير الى السلبيات بقصد التعاون من اجل التخلص منها لكي تستقيم المسيرة الوطنية الغالية التي نحرص جميعا على نجاحها.

وهنا لا بد ان اشير الى بعض التوجيهات الايجابية التي عبرت عنها هذه الحكومة من خلال تصريحات مسؤوليها ومن خلال بيانها الوزاري واذكر منها:

١. تعهد الحكومة بازالة اية شوائب لحقت بالنهج الديمقراطي او مست بحقوق المواطنين المقدسة او اصابت حرية الصحافة او العمل النقابي ضمن الشرعية الدستورية والقانونية.

٢. التعهد بتقديم قانون انتخاب ديمقراطي ونزيه وكذلك اسناد امر الاشراف عليه الى هيئة قضائية.

٣. توجهات وزارة الداخلية المشكورة بخصوص مواضيع الجنسية ومنح خطوط الحافلات ومكاتب التكسي وكذلك انشاء المكتب الدائم للرقابة الداخلية على اجهزة الوزارة المختلفة وكذلك قيام وزير الداخلية بمتابعة الاجراءات التي ينفذها جهاز الامن العام الذي حصل فيه العديد من التجاوزات في حقوق المواطنين وحرياتهم.

٤. التزام الحكومة بعدم تقديم اية تشريعات تحد من الحريات المكتسبة في مجال الصحافة والاعلام.

٥. التوجهات الحكومية نحو الترويج للاستثمار واستقطاب المستثمرين.

٦. التزام الحكومة بانها ستكون مع اعلى مستوى من العدالة في التعيينات في الوظيفة العامة، والعمل على

اجتثاث مظاهر المحسوبية والفساد والقضاء على الترهل الاداري.

راجين ان تترجم التعهدات الى افعال واجراءات تتم على ارض الواقع وان تكون الالتزامات جدية، وان تقدم الحكومة للمجلس الكريم تقارير دورية عن ما تم تنفيذه وانجازه من التزاماتها وتعهداتها الواردة في برنامجها المقدم لهذا المجلس وانني في ختام كلمتي اتقدم من جلالة الملك الحسين المعظم قائد الوطن وباني نهضته والامين على مسيرته بالتحية والتقدير والاجلال، وادعو الله ان يساعدنا جميعا لنكون عونا لجلالته في سعيه المخلص لتحقيق الحياة الكريمة لابناء هذا الوطن العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :
وعليكم السلام، المتحدث الدكتور نزيه عمارين والمتحدث الذي يليه المهندس سمير الحباشنة

الدكتور نزيه عمارين :

معالي الرئيس، حضرات السادة الزملاء المحترمين

بداية انتهز مناسبة ذكرى تعريب الجيش العربي لارفع لقائد الوطن وسمو ولي عهده الامين وللوطن وكافة افراد القوات المسلحة الاردنية باطيب التهاني والتبريكات مستذكرين تضحيات قواتنا المسلحة، وشهدائنا الابرار رمز عزة الوطن وكبريائه وعنوانه.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد تعودنا في الماضي الحكم على الحكومات المتعاقبة من خلال مناقشة بيانها الحكومي والذي ياتي عادة ترجمة لكتاب التكليف السامي (حيث لا اعتراض لنا عليه).. وتنال الحكومة الثقة

بناء عليه.

وكنا دوما نصطدم بالحقيقة التي تعكس الهوه الشاسعة بين التكليف والوعود من جهة وبين التنفيذ والالتزام من جانب آخر.

وغالبا ما نجد ان القيادة ومضمون توجهاتها وتوجيهاتها في واد، والحكومة وممارساتها في واد آخر.. والوطن والمواطن في حال لا يحسدان عليه.

ونكتشف ان المسؤولين المتمترسين خلف هذه التوجيهات الملكية السامية وبشكل يسيء اليها.. لا بل يجعل منها مجرد شعارات براقة فارغة المعنى والمضمون وبعيدة كل البعد عن الواقع المرير الذي يعيشه الوطن والمواطن.. نعم ايها الاخوة فهم بهذا يسيئون كل الاساءة للقيادة وتوجهاتها.

وانني بهذا لا اعفى مجالس النواب من المسؤولية التاريخية، لاننا نحن النواب نشارك بشكل غير مباشر في هذه الاساءة للقيادة والوطن والشعب باعطائنا الثقة لهؤلاء المسؤولين.

حضرات الزملاء المحترمين

اليوم وبعد دراسة البيان الحكومي والذي جاء مسنجما مع كتاب التكليف السامي (حيث لا اعتراض لنا عليه) ولكن هذه المرة لن يكون بوسعنا هذا من رأيي ان نحكم للحكومة او عليها من خلاله... لاننا تعودنا في الماضي كما قلت ان نعيش تجربة مريرة وتأنيب الضمير وخيبة الامل بسبب الهوه الشاسعة بين بيان الحكومة وحقيقة التنفيد والالتزام على ارض الواقع.

كيف لنا ان نحكم للحكومة او عليها من خلال نواياها الواردة في البيان الحكومي المشتمل على معان وطنية كبيرة واعدة لا يختلف عليها اثنان؟

اذاً لا بد من وجود آلية جديدة نستطيع من خلالها

مناقشة الحكومة واعطاء الثقة او حجبها.

واليوم وكي اكون موضوعيا وعلميا وللظروف الذي نعيشه بسبب فقدان زميل عزيز علينا رحمه الله فانني سوف لا اثقل عليكم ادخل في صلب جملة من القضايا الاساسية الهامة على الصعيدين الداخلي والخارجي.. واكتفي بما اورده السادة الزملاء من ملاحظات اؤيد ملاحظاتها وسوف اعلق في ضوء اجابة دولة الرئيس المكلف عليها وبشكل واضح وصريح موقفي من الثقة بالحكومة المكلفة.

الجبهة الداخلية

(١) نريد تعهدا واضحا من دولة الرئيس المكلف بتخفيض حجم الحكومة الى النصف وذلك بعد مرور الثقة واستقرار الامور، تمشيا مع حجم الاردن ومديونيته الثقيلة، وامكاناته واحوال الخزينة.

هذا اذا ما علمنا ان عدد الوزراء في الولايات المتحدة الاميركية سيدة الكون بلا منازع اقل من نصف عدد وزرائنا.

ورحم الله امرىء عرف قدر نفسه واعتقد ان هذا يمكن ان يتم وبذلك يدمج الوزارات المتداخلة والمتشابكة وظائفها بعضها ببعض.

(٢) التزام الحكومة بالعمل على الغاء الامتياز الممنوح للسادة الوزراء (بموجب القانون) يمنحهم راتبا تقاعديا دون ان يكون لهم خدمة سابقة خاضعة للتقاعد. لان هذا يعتبر تطاولا على اموال صندوق التقاعد والذي هو حصيلة اقتطاعات التقاعد من عامة الموظفين، وبالمناسبة ايضا فانني لا اؤيد التوجه من المجلس الكريم والمطالبة التي رفعت للحكومة بان يساوى النواب بالسادة الوزراء ان في هذا تطاول واضح على حقوق الاموال العامة، فان صندوق

التقاعد لا علاقة له بالخزينة وانها اموال للمواطنين، نحن مؤتمنون عليها، ويجب فعلا ان نكون كذلك وهذا رأيي.

(٣) ان تلتزم الحكومة باستمرار دعم الاعلاف والمواد الغذائية الاساسية وعدم رفع اسعار هذه المواد وكذلك الحفاظ على اسعار الطاقة والمياه.

(٤) الغاء فوائد القروض المترتبة على صغار المزارعين، وجدولة ديونهم لهذا العام بسبب الجفاف الشديد.

(٥) التقدم بمشروع قانون التامين الصحي الشامل والذي بات ضرورة وطنية ملحة واعتقد ان هناك مشروعا تم الاعداد له وكلف الحكومة والمسؤولين (١٠٤٧) ساعة عمل، وهو لا يزال يقبع في ادراج المسؤولين في الوزارة.

(٦) الغاء قانون الصوت الواحد الانتخابي ان امكن.

(٧) بان تتقدم الحكومة ببرنامج عمل وطني تحدد من خلاله (١) معالجة البطالة (٢) وضع اس ومعايير واضحة للتعيين بما في ذلك تلكم المتعلقة بالفئة الرابعة وابعادها عن شر الوزراء النواب وان لا تستغل هذه الفئة الرابعة من قبل النواب بالخدمة اهداف انتخابية، ولنا في هذا تجربة مريرة سيئة مع الحكومة السابقة والتي سبقتها ايضا، ان كثيرا من السادة النواب الوزراء استغلوا مواقعهم وللاسف الشديد في هذا الموضوع لتسديد فواتير انتخابية قديمة وقادمة الامر الذي وضعنا في جو من المنافسة غير المتكافئة، وهذا لا يمكن لنا ان نقره او نسكت عليه، اضافة الى ان هذا تطاول واضح على حقوق المواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة التي نحن مؤتمنون عليها.

ايها الاخوة ان يأتي هذا

التجاوز من مسؤول فهو غير مقبول، وان يأتي هذا التجاوز من وزير فهو خطير، واما ان يأتي هذا التجاوز والتطاول من وزير ونائب، فان هذا هو قمة الفساد الاداري الذي لا يمكن لنا ان نسكت عليه بدلا من ان يكون مؤتمنا على مصالح المواطنين.

وفي مجال السياسة الخارجية

نريد تعهدا من الحكومة بأن لا يكون الاردن واعتقد ان هذا فعلا مطلبا شعبيا على امتداد الشارع الوطني للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وان تكون علاقاتنا مع جميع الدول العربية متوازنة، وان تكون محكومة بالمصلحة الوطنية وان لا يتم تخفيض سقف البروتوكول التجاري مع العراق.

هذا اذا علمنا اننا نستورد كافة احتياجاتنا من البترول من العراق وبنصف السعر العالمي المتعارف عليه تقريبا، وحتى هذا السعر الخاص جدا يتم تبادله بسلع اردنية. وان خسرنا هذا الامتيار الوطني الهام فهل هناك اية جهة بديلة تؤمن احتياجاتنا من النفط وبنفس الشروط الميسرة جدا مقابل السلع الاردنية، انني اشك في هذا. لانهم يرفضون استيراد حتى انتاجنا من البندورة وسوف نضطر لدفع فاتورة النفط وبالعملة الصعبة وحوالي (٤٥٠) مليون دينار سنويا بالعملة الصعبة ما مصير دينارنا عند ذلك؟

فاين المصلحة الوطنية العليا في هذا المجال ثم هل تعلمون ان لدينا ما يقارب من (٢٦٠) مصنع صممت اصلا لاستيعاب السوق العراقية تنتج ما يقارب (١٧٠) سلعة وان اغلقت هذه السوق الهامة والاستراتيجية لا قدر الله. فما مصير هذه المصانع وهل هناك اسواقا بدائل؟ وهل نحن بحجم هذا التحدي؟؟

ثم هل تعلمون ان لدى الاردن اكبر اسطول نقل بري في المنطقة صمم ايضا لاستيعاب احتياجات السوق العراقي. وعلمنا مؤخرا قبل ايام بان دولة عربية شقيقة الان تجري مباحثات مع العراق لايجاد طريق بديل يربط العراق بالبحر، فما مصير هذا الاسطول البري الضخم الذي كلف الوطن والمواطن مئات الملايين من الدنانير؟ اين المصلحة الوطنية في هذا؟ ولا اريد ان اثقل عليكم واترك مطالب محافظتي (الكرك) والتي يشرفني تمثيلها لدى الامانة العامة وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكرا لك، ارفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة ثم نعود لاستئناف الجلسة وشكرا.

«رفعت الجلسة للاستراحة»

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نعود الى استئناف الجلسة، المتحدث الاستاذ سمير الحباشنة، والمتحدث الذي يليه الاستاذ توفيق كريشان.

السيد سمير الحباشنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الاخوة النواب الافاضل

بداية وبأسم أبناء محافظة الكرك، المحافظة التي اعتز بتمثيلها بينكم اتقدم لكل واحد منكم بأحر التعازي بفقيد الوطن المرحوم الزميل والعم الفاضل ابو عربي، وكذلك الى عشائر بني خالد والى آل القاضي الكرام عوض الله الاردن بأمثال ابو عربي وانا لله وانا اليه راجعون.

كما اتقدم في هذه المناسبة وان شاء الله ان تكون فاتحة عهد جديدة للحكومة الجديدة، كما هي مناسبة التعريب بذكراها الاربعين، تلك المناسبة اي تعريب قيادة الجيش، التي عززت الاستقلال

الوطني الاردني وفتحت الباب على مصرعيه لنجاح مجابهات عربية وتحقيق استقلالات وطنية عربية في وجه الاستعمار وضد قوى الاستعمار واتقدم ايضا ومنذ بداية مداخلتي بالتهنئة لدولة الاخ والصاحب والصديق عبد الكريم الكباريتي وصحبه الكرام بثقة قائد الوطن، التي آمل ان تتعزز وان تساند بثقة مجلس النواب الكريم.

وبعد.

لفت نظري معالي الزميل الدكتور راتب السعود وكذلك بعض الصحفيين بانني اكاد اكون الوحيد بين النواب الذي شاركوا في الحكومة السابقة الذي يقدم مداخلة في هذا المساء في جلسة الثقة المتعلقة بالحكومة ابو عون، واود ان ابرر ولا اقول ابرر، ان اوضح موقفي باننا في الاردن حملت رسالة وطنية وقومية، وان الاسهام في حمل هذه الرسالة وفي ترجمة بنودها من الواقع النظري الى الواقع العملي، يتطلب منا ان نسهم في مواقعنا المختلفة في تحقيق هذه الرسالة وفي نقلها الى التطبيق العملي، وبالتالي فان تبدل المواقع لا يعني تبدل السلوكيات والقناعات وما سوف اضع نقاط امام زملائي وعلى مسمع من الحكومة الرشيدة انما هي اسهامات آمل ان تدعم وان تساند برنامج الدولة الاردنية الذي هو برنامج الحكومة الاردنية في هذه المرحلة الدقيقة الذي يعيشها الشعب الاردني والشعب العربي بعامه.

ارجو ان اقتضى التوضيح ان اكون قد اوضحت.

ولي بعض الملاحظات:

اولا: التمني على حكومة ابو عون ان تتبع وهذا يصب فيما طرح وتمنى زملاء سبقوني، سياسة خارجية متوازنة بحيث ان لا تبنى علاقة عربية على حساب علاقة عربية

اخرى، وفي الشق الاخر فانني اتمنى على هذه الحكومة التي تحمل المعنى الشوري التراكمي، لاضافة انجاز ان شاء الله للانجازات التي سبق وان حققها الاردن، ان تؤخذ على عاتقها ان تعيد التواصل مع الاقطار العربية التي فترت علاقتنا بها في السنوات الاخيرة، خصوصا وان هذه الاقطار هي تقترب الان من العملية السلمية التي كانت مسالة خلافية بيننا وبينها، آمل ان نسمع بمبادرة من الحكومة لتنقية الجو العربي، وآمل ايضا على الحكومة ان تكبر كما يكبر الاردن دائما على الفواصل والتفاصيل والاساءات وان يبقى الاردن بمكان الاخ الجامومي، مثل ما نقول في اللغة العامية الاردنية الاخ الجامومي الذي يجمع العرب على الخير ان شاء الله.

ثانيا: كنت اتمنى على الحكومة ان لا تبدأ عملها في خطوة تتدرج او تصنف تحت باب درء المشكلة او تاجيلها او كما عبر عنها معالي الرئيس في حوار معه، في اعادة جدولة المشاكل، واعني بذلك اسقاط الدعوى عن نقابة المحامين فيما يتعلق في مسالة ابناء الضفة الغربية وتصويتهم في الانتخابات، حقيقة كنت آمل ان تأتي هذه الخطوة كنتيجة لحوار مع النقابات ومع القوى الحية في شعبنا. بحيث تأتي نتيجة لواحدة من النتائج تعيد ترتيب الامور موضوعيا بين الحكومة من جهة وبين النقابات من جهة اخرى، وتصويب الخلل الموجود في جسم الدولة الاردنية والذي لا اعتقد انه خلل موجود في اية دولة اخرى.

يا اخوان في موضوع نقابة المحامين والنقابات بشكل عام، الشعب العربي الفلسطيني يصر على تحقيق الارادة الوطنية، وتشكيل

هكذا من الأصل

الدولة الفلسطينية والدولة الفلسطينية تتشكل من هيئات رسمية وشعبية والنقابات هي الهيئات والاذرع الشعبية للدولة الفلسطينية وقد امر سيادة رئيس دولة فلسطين الشقيقة، الرئيس عرفات الاسبوع الفائت، بان يقوم الشعب العربي الفلسطيني بتشكيل نقاباته المهنية ومنها نقابة المحامين، كيف يتفق بان يكون للشعب العربي الفلسطيني نقاباته، وان يقوم اعضاء النقابات الفلسطينية بتحديد هوية ومسار وايديولوجية النقابات الوطنية الاردنية، سؤال كبير لا يندرج تحت الفهم القومي ولا تحت الفهم الديمقراطي، ولا يقبل المزايدة بان ما اطرحه هو باب الاقليمية، نحن والشعب الفلسطيني توام حقيقي، بيضة بصفارين، ولا بد ان تتوحد، ولا بد لهذا التوام ان يأخذ وضع وحدوي، لكن ليس بالعواطف وبالقرارات السريعة كما هو القرار الذي اتخذته الحكومة، آمل من دولة ابو عون ومن الاخوان الاعزاء في الحكومة ان يبدأوا حوار جاد وكذلك من مجلس النواب مع النقابات والقوى الحية في شعبنا لتحديد ما هية العلاقة التي يجب ان تربطنا بالشعب العربي الفلسطيني وبقواه الحية في هذه المرحلة المرحلية التي تسبق التوحد الاردني الفلسطيني، آمل ان يتم تصويب هذه المسألة بالحوار الوطني العريض.

النقطة الثانية يا اخوان فيه فرق كبير ما بين تطبيق القانون والتطاول على القانون، ولا اضع نفسي في موقع الدفاع عن الحكومة السابقة، لكن لا بد من التفريق من ان الحكومة عندما كانت تذهب الى القضاء، انما كانت تحاول الدفاع من القانون، وهذا امر مشروع وامر يصب في طاحونة الديمقراطية

ويكرس المسألة الديمقراطية والتجربة الديمقراطية، هذه مسألة ليست مثلب على اية حكومة، والا نكون نطلب من الحكومة الجديدة، ان تتهاون في تطبيق القانون، واعتقد ان الديمقراطية بداية هي دولة القانون والمؤسسات، فرق كبير ما بين ان نطبق القانون وهذه مسألة نطلبها من الحكومة الجديدة التي تأتي اليوم لاخذ ثقة البرلمان وبين التطاول على القانون، نحن مع الغاء كافة التطاول على القانون، لكن ارجو ان لا يعتبر تطبيق القانون بحد ذاته هو مثلب على هذه الحكومة او اية حكومة اردنية.

وفي بيان دولة الرئيس بانهم سيعملون او ستعمل الحكومة على تكريس الحرية وتعزيز الديمقراطية، وهذا التوجه كم نحن بحاجة اليه في الاردن، وانني اتمنى بهذا المقام وانطلاقاً من هذاالتوجه الحكومي في ان يعرض علينا في الدورة الاستثنائية مشروع قانون مركز عمان للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، خصوصا وان هذا القانون يحوز على اهتمام جلالة قائد الوطن الذي يشكل له لجنة ملكية خاصة، وقامت الحكومة السابقة بدراسته وهو الان في اروقة مجلس الوزراء بصيغته النهائية، آمل ان يتم تحويل هذا القانون الى مجلس النواب في الدورة الاستثنائية القادمة، كخدمة حقيقية للديمقراطية وللحماية الديمقراطية من امزجة المسؤولين في شتى المراحل وفي شتى الحقب.

حول المرحلة الحالية اعتقد معالي الرئيس والزملاء النواب ان المرحلة الحالية يمكن بان نسميها مرحلة الالتفات الى الداخل، خصوصا وان الاردن وبحمد الله قد حسم امره في التحديات الخارجية وامن استقرار

ليس مرحلي ان شاء الله انه استقرار مستقر، الامر الذي يدفعنا ان نطلب من الحكومة ومن المجلس العتيد ومجلس النواب العتيد ان تكون مرحلة عنوان هذه المرحلة، مرحلة الالتفات الى الداخل ولي ملاحظة حول ما ورد في تحت بند مرحلة الالتفات الى الداخل في بيان الحكومة، من ان البيان الوزاري وبالرغم من انه قد اسهب في شرح كتاب التكليف السامي، الا انني كنت اتمنى ان يأتي بيان الحكومة كترجمة ميدانية لكتاب التكليف السامي انا افهم كتاب التكليف السامي بان تشخيص لمرحلة ودليل نظري لتوجهات يجب على الحكومة ان تعطي تطبيقات برامجية ومشاريعية محددة، واعتقد ان هذا الامر لم يتم بالصورة المطلوبة، وآمل مع زملاء سبقوني ان تقوم الحكومة خلال الاشهر القادمة بتقديم رؤية برنامجية مشاريعية تطبيقاتية لخطاب .التكليف ولبيان الحكومة الذي قدمته لنا.

وفي هذا الصدد فانني اطرح النقاط التالية:-

اعتقد ان المشكلة الرئيسية التي تواجه الحكومة في مسيرتها المظفرة ان شاء الله، هي مشكلة الفقر المتأتي عن البطالة ومحدودية الدخول للعاملين في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وهنا اقترح على الحكومة ما يلي:-

اقترح ان تقوم وزارة المياه والزراعة بحفر آبار مركزية في اراضي البادية، وان تقوم بانجاز البنية التحتية لهذه الابار وان تقوم اما بتأجير او بتوزيع اراضي على الشباب الذين يريدون ان يعملوا سواء كانت في المشاريع الزراعية او الصناعية او غيرها، وان يكون تمويل هذه المشاريع من بنك الانماء، ومن التنمية والتشغيل، مؤسسة الاقراض ومن المشاريع الدولية العاملة في الاردن والتي موجودة لدى

وزارة الزراعة الكثير من هذه المشاريع، وآمل من الحكومة الرشيدة ان تعيد النظر في نظم واساليب واهداف الاقراض وخصوصا تلك المتعلقة بالضمانات.

يتقدم الشباب الاردني لصندوق التنمية والتشغيل فيقال له:

اين الضمانات التي تضمن هذا القرض؟

آمل من الحكومة ان تبحث عن بديل آخر للضمانات حتى نتيح المجال لاكبر عدد من الشباب ان يقوم بالاستفادة من هذه الصناديق، قد يقول قائل بان المياه شحيحة في الاردن، يا اخوان ليسأل معالي وزير المياه الحالي والسابق بان هناك عشرات او ربما مئات الابار الارتوازية المخالفة، هو شخص حفر بئر، يزرع من هذا البئر ويبيع الماء، والحديث الشريف يقول: الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار.

ومياه الاردنيين وهي ثروة وطنية تباع من اردني الى اردني، اعتقد الاجدر ان تقوم الحكومة بحفر ابار مركزية وتقوم هي بتوزيع المياه وليستفيد منها اكبر قطاع من الشعب الاردني.

نقطة ثانية اقترح ان تقوم الحكومة وهذا امر طرحته لمجلس الوزراء السابق، بتشكيل بنك للضمان الاجتماعي، يا اخوان الضمان الاجتماعي مؤسسة كبرى فيها سيولة متجلطة، حركته ضعيفة، هذه لن تتم بنشاط اقتصادي مضمون ومأمون، انا اعتقد الا من خلال ان يكون للضمان الاجتماعي بنك يقوم باعطاء قروض بفائدة اقل نسبيا اقل من البنوك لمنتسبي، لقضايا الاسكان، لقضايا الزواج، لقضايا مختلفة، يحقق هذا البنك ارباح فيقوم الضمان الاجتماعي بواجباته وخصوصا في استكمال ما ورد في

هكذا من الأصل

قانونه، النقطتين الرئيسيتين التامين الصحي والتعطل على العمل، آمل من معالي وزير العمل ومن الحكومة الرشيدة ان تدرس مسألة اقامة بنك تابع للضمان الاجتماعي.

ايضا اتمنى على الحكومة ومعالي وزير العمل ان تستكمل توجهات الحكومة السابقة في حقل العمالة الوافدة، هناك لجنة وزارية انبثق عنها دراسة وهذه الدراسة في اروقة مجلس الوزراء واعتقد انها قابلة للتنفيذ على ارض الواقع، آمل ان نسمع قريبا عن ترجمة هذه الدراسة.

ايضا هناك نقطة وكنت اتفقت انا والزميل العزيز معالي وزير العدل عليها منذ اشهر تتعلق بالخدمة الوطنية، نحن يا اخوان انتهى التحديات الخارجية، انا اعتقد انه يمكن ان نعود الى الخدمة الوطنية على ان يوزع الشباب الاردني على المشاريع الانتاجية والخدمية بسبب رئيسي وهو:

اعادة قيمة العمل لوجدان الاردنيين، اللي افتقدناها منذ ثروة النفط في اواسط السبعينات.

العمل صار شيء معيب في وجدان الاردنيين يا اخوان، الخدمة الوطنية وتوزيع الشباب على مشاريع يرفض العمل بها حاليا، ربما تعيد صياغة النفسية الاردنية للقبول في العمل واحترام قيمة العمل التي نفتقدها مع الاسف.

ايضا آمل على الحكومة ان تستكمل اعمال اللجنة الوزارية والتي تشرفت بعضويتها، وهي المتعلقة بمسح وتصنيف اراضي الدولة واعلانها للمواطنين للاستعمالات المختلفة من اسكان وزراعة وصناعة توخيا للعدالة وفقا للتجاوز والمحسوبية، كثيرا ما نسمع ان الحكومة قد وهبت اراضي باشكال مختلفة لناس دون ناس، انا اعتقد ان هذه اللجنة كان مهمتها مسح هذه الاراضي واعلانها للشعب الاردني حتى يستفيد منها كل من هو صاحب حاجة، هناك اعمال في هذه اللجنة لم تستكمل، آمل على معالي وزير المالية الذي كان مكلف بشكل رئيسي مع مجموعة من الوزراء باستكمال هذه المسألة واعلانها للنواب.

في الموضوع الزراعي لدي بعض الملاحظات:-

أ - يا اخوان لدينا تجربة ويعرفها تماما معالي وزير الزراعة تجربة سابقة في حقل تطبيق النمط الزراعي، وهذه التجربة فشلت ليس لان النمط الزراعي فشل، بل لان تطبيق النمط بذلك الاسلوب قد فشل، واذكر وعلى هذا المنبر انني قد قدمت ورقة عن السياسة الزراعية باسم التجمع الديمقراطي الذي كنت مع اخواني اعضاء التجمع والان كلهم في الحكومة قد تبنينا في اجتماعات التجمع مسألة اعادة النظر في النمط الزراعي واعادة تطبيق النمط الزراعي ولكن باسلوب مخالف للاسلوب الذي سبق لحكومات سابقة وان طبقته.

يا اخوان لن نستطيع مشكلة التسويق الزراعي الا بحل مشكلة الانتاج الزراعي، الانتاج على اساس الاحتياجات زائد عقود التصدير المسبقة مع الخارج، آمل من معالي وزير الزراعة ان يلتفت الى هذه المسألة.

ب - لتقوية او لتحسين فرصة اقبال المزارعين على النمط، انني اقترح على الحكومة الرشيدة ان تضع اسعار تفضيلية للمياه للمزارع الذي يلتزم بالنمط الزراعي.

جـ - ايضا لا بد من اخذ خطوة عملية بعيدة عن الكلام بضرورة توفير مستلزمات

الانتاج للمزارعين عن طريق اتحاد المزارعين الذي اقر هذا المجلس قانونه، وكذلك الجمعيات التعاونية مع معرفتنا الكاملة بوزير الزراعة من هذا القطاع، ويعلم تماما بان هذه المستلزمات يمارس من خلال توفيرها للمزارعين، ضغط كبير مظلم فاحش سواء على المزارع او على الاقتصاد الوطني، وسبق لنا وان طرحنا مقارنات في هذه المسالة هنا في هذا المجلس، بين مواد تباع هنا وفي اقطار عربية ومجاورة تباع بنصف السعر، واعتقد ان هذا ظلم يقع على الاقتصاد ويقع على المزارعين.

د - اطلب توجيه البحث العلمي على اساس معالجة قضايا قطاعنا الزراعي، اغلب البحوث الزراعية يا اخوان تتم الان من اجل الترقية، يقوم الباحث في العمل في بحثه الزراعي لنشره في كبريات الصحف المتخصصة عالميا للحصول على الترقية الاكاديمية، اطلب ان يرتبط الباحث الزراعي العلمي باحتياجات القطاع الزراعي، وان توجد حلقة تنسيق وقناة واضحة بين وزارة الزراعة والجامعة الاردنية بهذا الصدد، وحلقة ربط ايضا سالكة ما بين البحث والارشاد الزراعي، كثير من الاخوان المهندسين الزراعيين تخرجوا من الجامعات تنتهي علاقتهم في العلم بانتهاء تخرجهم من الجامعة، لانه لا يتعرض لاي معلومة اضافية وهي المعلومات التي يمكن ان يطلع البحث العلمي بتزويد القادة الزراعيين بهذه المعلومات الحديثة، وفي هذا الصدد ولتحقيق شعار الاردن الاخضر عام (٢٠٠٠) الذي اتت عليه الحكومة في بيانها الوزاري دون ان تقول عام (٢٠٠٠)، مع ان جلالة القائد ربط الاردن الاخضر بعام (٢٠٠٠) اقترح ما يلي:-

١. توزيع المشروع على مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، بحيث تكون كل وزارة وكل مؤسسات الدولة وكل شركة كبرى في القطاع العام او في القطاع الخاص مسؤولا عن منطقة معينة من الاردن، تأخذ على عاتقها تخضيره حتى عام (٢٠٠٠) واعتقد انها مهمة وطنية جليلة لن يتأخر اي كان عن القيام بهذه المهمة، وان يتابع زراعة الاشجار والعناية بها لان تكون غابة تسمى ربما تسمى باسم هذه الوزارة او المؤسسة الشركة الخاصة.

٢. اعتقد ان علينا وهذه المسالة تمني لمعالي وزير الشباب احياء عمل اللجنة الوطنية للعمل التطوعي التابعة لوزارة الشباب، والتي كان لي شرف رئاستها بمعية اخي وزميلي الاستاذ صالح ارشيدات عندما كان وزيرا للشباب هذه اللجنة الوطنية اعتقد انها يمكن ان تقوم بعمل كبير في موضوع تخضير الاردن لعام (٢٠٠٠).

ز. وفي موضوع دعم الاعلاف آمل على الحكومة وعلى معالي وزير الزراعة ان يدرس امكانية دعم المنتج النهائي كبديل لدعم الاعلاف، انا اعتقد ان دعم المنتج النهائي هو انصاف ودعم مباشر يذهب الى المزارع ويخلصنا من مسالة تهريب الاعلاف ومن السوق السوداء المتعلقة بالاعلاف، وفي هذه السنة العجفاء يا اخوان وبهذا الخصوص فانني آمل من الحكومة لمواجهة الجفاف الشديد ان تعلن الطوارىء في موضوع الاعلاف وان تبدأ بتحضير الاجهزة المختصة والامكانات ورصد المخصصات اللازمة لمواجهة هذه السنة المحل.

ح - في موضوع المديونية الزراعية والتي اشار اليها العديد من الزملاء وعلى رأسهم الزميل جميل

هكذا من الأصل

الحشوش، فانني اعتقد بان يمكن للحكومة دراسة امكانية اعفاء المزارعين من القسط السنوي و الفوائد للسنوات المترتبة لسنوات المحل والتي يترتب عليها خسارة، يعني ربما نكون مبالغين اذا طلبنا من الحكومة الان ان تأخذ قرار فوري باعفاء المزارعين من كامل المديونية، لكن انا اعتقد اقتراح اعفاء المزارعين من الاقساط والفوائد اقتراح يمكن للحكومة ان تتعامل معه في سنوات المحل وفي سنوات التي يترتب عليها خسارة.

في الموضوع الثقافي:

ارجو من الحكومة ومن معالي وزير الثقافة الاخ والصديق ارجو التواصل مع النهج التي يؤدي الى ما يلي:-

١ - الاستمرار بنهج العلاقات الوثيقة بين الحكومة والهيئات الثقافية، وعلى قاعدة ان الحكومة لا تصنع الثقافة انما تساعد الاذرع الشعبية لتنشيط الثقافة وضمان الحراك الثقافي النشط على كل المستويات، والتعبئة الوطنية والقومية للشباب وعموم قطاعات الشعب.

٢ - أمل من دولة رئيس الوزراء ان ينهي موضوع الملحق الثقافي الذي سبق لسمو رئيس الوزراء السابق ان وافق عليه موضوع الملحق الثقافي كأداة لنشر ثقافتنا وتعميم مشروعنا المعاصر القائم على الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والتواصل مع الحضارة العربية والاسلامية. ذلك اننا يا اخوان في عواصم الثقافة في العالم الاردن غائب لانه ليس لديه ملحق ثقافي وليس لديه نشاطات ثقافية في هذه العواصم.

٣ - كنا في الحكومة السابقة قد قررنا المهرجانات الثقافية لهذا العام في اربد والبلقاء والكرك من باب تحريك الحراك الثقافي ومن باب تنشيط الوضع الثقافي في المحافظات لهذا العام في هذه المحافظات الثلاث، وبقية المحافظات في العام القادم، علما بان المخصصات مرصودة لهذا الامر وقد قطع شوط هام وشكلت لجان على مستوى كل محافظة لهذه الغاية، أمل من معالي وزير الثقافة متابعة هذه المسالة.

٤ - الحوارات الثقافية والفكرية العربية، حيث ان هناك رؤية واضحة ومحددة في اروقة وزارة الثقافة خاصة بهذه الغاية، ان الثقافة هي مقدمة بناء علاقات عربية راسخة على كل الاصعدة، وبهذا الخصوص فانني عاتب على الحكومة لالغاءها للتظاهرة الثقافية الاردنية في القاهرة والتي كانت قد اعدت تماما، وتم الالغاء عشية مغادرة فعاليتنا الثقافية الى القاهرة وقد سمعت هذا العتب لزيارتي الاخيرة للقاهرة من معالي وزير الثقافة المصري، آمل ان يكون تأجيل وليس الغاء.

٥ - كنا قد قمنا في الحكومة بنشاط تحت عنوان سلسلة اعلام الاردن بالتعاون مع الهيئات الثقافية الاهلية والتي انجز منها حلقتان حول المغفور له الملك عبد الله والشهيد وصفي التل وقد وضعت خطة متكاملة لانجاز هذه السلسلة بهدف توثيق الذاكرة الوطنية في الاردن من خلال دراسة اعلام الاردن.

٦ - فيما يتعلق بالملكية الفكرية بالتنسيق مع منظمة ال wipo التابعة لهيئة الامم المتحدة واتحادالناشرين العرب ووضعت آليات مناسبة لتفعيل تنفيذ قانون حماية الابداع وهناك اتفاق على عقد ندوة عربية في عمان مع ال wipo ارجو ان تتم متابعتها ايضا.

٧ - آمل من دولة الرئيس ان ينجز ما بدأه سمو الامير

هكذا من الأصل

رئيس الوزراء السابق حول موضوع التأمين الصحي للمبدعين واسكان المبدعين الذي وصل الى مرحل نهائية ومعالي وزير الصحة في صورة هذا الامر.

٨ – هناك الطبعة الشعبية للكتب والابداعات في محاولة لنشر الثقافة من خلال تخفيض اسعار الكتاب، ايضا هناك دراسة وتوجه آمل ان يتم تنفيذه.

٩ – ان يتم استكمال مركز ثقافي الكرك من خلال بنك الانماء الصناعي وقد وضع دولة ابو عون في صورة هذا الامر.

استكمال مركز ثقافي الكرك، الطفيلة ومعان والبدء بمركز ثقافي العقبة الذي تم انجاز مخططاته وتملك الارض اللازمة، وتعهد المؤسسات الوطنية في العقبة بتحويل هذا المشروع الهام والانتهاء من استئجار مقر مناسب للمكتبة الوطنية في اربد ليتم نقل محتويات مكتبة معهد حواره اليها وفتحها امام طالبي العلم والثقافة.

١٠ – آمل من دولة الرئيس وسن الحكومة الاهتمام باللجنة الوطنية لدعم الثقافة والفنون، التي انتهت من وضع استراتيجية للثقافة الوطنية وضعت سبل ايجاد التمويل المناسب، آمل ان تستكمل هذه الخطوات.

في الموضوع التعليمي: وبالتحديد في التعليم العالي فانني اعتقد وعلى قاعدة ان لكل اردني الحق بالدراسة الجامعية، فهناك اقتراح في مجلس التعليم العالي، اقتراح بان يكون لدينا في الاردن واحدة من جامعاتنا الرسمية جامعة مفتوحة على غرار جامعات الانتساب، هذه الجامعة ستوفر العملة الصعبة الاردنية التي تذهب الى الخارج من خلال الطلبة المنتسبين وسوف تعطي كل

اردني الحق في الدراسة الجامعية في بلده، واعتقد إذا كنت متفائل كثيرا بانها سوف تستجلب سياحة تعليمية الاردن، الاردن بلد مستقر ومرغوب من الاشقاء العرب، ويمكن اذا وجدت هذه الجامعة ان يكون اقبال على التسجيل في هذه الجامعة المفتوحة.

واطلب من الحكومة العتيدة في موضوع رسوم الجامعات، جامعاتنا يا اخوان كما هو معروف بانها تعاني من عجز كبير جدا هذا العجز غير قابل لان يغطى من خلال الحكومة اطلاقا، انا اقترح بهذا الخصوص ان لا بد من تحرير رسوم الجامعات بحيث ان تقوم الجامعات الوطنية الرسمية باخذ الرسم كما هي الكلفة وربما مع بعض الربح الذي يسمح لها بالتوسع العلمي، ولكن وحتى لا يظلم ابناءنا من المناطق الاقل حظا فانني اطلب من الحكومة بمقابل تحرير رسوم الجامعات ان تتوسع في موضوع البعثات الدراسية لابناء المناطق الاقل حظا، فتكون الحكومة قد قامت بواجباتها وبالمقابل انهت او صارت على طريق انهاء العجز في موازنة الجامعات التي تصل في هذا العام حوالي (٧٠) مليون دينار.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

اعتقد اننا نتحدث عن الرقابة وقد رشح عن الحكومة نقاط ايجابية بتشكيل لجان للرقابة سواء على مستوى مجلس الوزراء او على مستوى وزارة الداخلية، لكنني اعتقد ان هذه المسألة في مرمى مجلس النواب، واعتقد ان علينا ومن خلال اللجان العاملة وبالتحديد اللجنة المالية ان نضع برنامج منظم يكاد يكون شبه يومي لمراقبة الحكومة، يا اخوان علينا مهمة وطنية ان نعد على هذه الحكومة وكل

هكذا من الأصل

الحكومات انفاسها، ليس من باب عدم الثقة بالحكومة انما لحماية المسيرة الاقتصادية، اعتقد ان هذه المسألة في مرمى مجلس النواب (مومانا) قبل ان تكون في مرمى الحكومة وخصوصا ان ديوان المحاسبة هيئة تقريبا تكاد تكون مرتبطة بمجلس النواب، اطلب واتمنى ان تقدم الحكومة في دورة قادمة تحويل ديوان الرقابة (ديوان الرقابة الاداري) ليعمل بقانون بدلا من النظام وربطه بصيغة على غرار ديوان المحاسبة في مجلس النواب ليكون للمجلس القدرة على المراقبة المالية والادارية من خلال ذراعين هو ديوان المحاسبة وديوان الرقابة الادارية وفي هذا الصدد اتمنى فعلا ان نشدد على هذه المسألة خصوصا وانه قد ورد في بيان الحكومة الكثير من المشاريع الكبرى في حقل المياه والسدود بالاضافة الى مشاريع السياحة في العقبة والبحر الميت وخلافه، والتي تتطلب منا ان تكون عيوننا مفتوحة الى الاداء الحكومي في هذه المرحلة.

واتمنى ايضا ان يكون لمجلس النواب آلية لمتابعة نشاطات وزارة التخطيط والطلب منها ان تقوم من الوزارة وليس من الوزيرة ان تقوم بعرض تفاصيل اتفاقاتها المالية المختلفة مع الهيئات الدولية متى يكون البرلمان على اطلاع لما يجري في اروقة مجلس الوزراء.

في موضوع تنمية الجنوب هناك كما تعلمون فارق بعض القروض التي تاخذها الدولة، هذا فارق القروض موجود في بنك الانماء الصناعي، آمل من الحكومة ان تقوم بوضع اولويات لاستخدام هذه القروض حتى لا تكون عرضة للمزاجية.

اخيرا معالي الرئيس والزملاء النواب، لي بعض

المالب المحددة والخاصة في محافظة الكرك:-

١ - المستشفى الجديد ضرورة الاسراع لفتحه والابقاء على المستشفى القديم كمستشفى توليد لتخفيف الضغط على المستشفى الجديد كمستشفى تخصصي.

٢ - وان تقوم بانجاز المركز الثقافي.

٣ - وان تقوم بانجاز المشروع الذي طالما انتظرناه طريق الكرك القطرانة.

٤ - استكمال متطلبات انشاء المنطقة الصناعية في محافظة الكرك.

اشكرك معالي الرئيس وآسف اذا كان فيه كلامي بعض الاطالة وانهيه بملاحظة وردتني وآمل على معالي وزير العمل والحكومة ان يقوموا ببحث مسألة فصل (١٢٧) موظف من موظفي صوت الشعب سابقا (الاسواق) حاليا، لان هذا الفصل ليس له من مبررات ان يقطع عيش ورزق (١٢٧) شخص، امضوا كل عمرهم في خدمة الصحافة الوطنية وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكرا اخ سمير والكلام لا يخلو من الاطالة، لكن يغفر لذلك انه انت تفضلت وقلت انك الوحيد من الحكومة السابقة تكلمت ولذلك سكتت، المتحدث الزميل توفيق كريشان والمتحدث الذي يليه الدكتور ذيب عبد الله.

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من اوضحت لنا سبل الهداية، وازحت عن بصائرنا غشاوة الغواية، ونصلي ونسلم على من ضاقت عن وصفه الطروس محمد بن عبد الله عليه افضل الصلوات والتسليم.

اما بعد

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام

لقد حبانا الله تعالي في هذا

هكذا من الأصل

الوطن، شرعية اسلامية عربية هاشمية، احبت الوطن، واخلصت للشعب وعاشت من اجله.

فمن هذا المنبر بيت الشعب الحر اضرع الى الله العلي القدير، ان يحفظ الملك القائد وولي عهده الامين وان يديم عليهم نعمة العافية والحكمة.

دولة الرئيس

اسمح لي ان ابدأ بهذا الاقتباس من الكلمة التي القيتها في ١٩٩٣/٢/٥ في جلسة الثقة في حكومة دولة الدكتور عبد السلام المجالي حيث قلت:-

«فلا تعود عندي قضية الموالاة والمعارضة قضية تمس الولاء للحكم والنظام، بل اختلاف في الاجتهاد وخلاف في الرأي حول افضل السبل وانجعها للاضافة الى رصيد المستقبل والوطن والملك واجد انه من اوجب واجبات الحكومة ان تعمل على الاضافة لا الانتقاص من رصيد المستقبل والوطن والملك» انتهى الاقتباس.

وانني اذ ابدأ بمناقشة بيان الحكومة، والذي تطلب على اساسه الثقة من مجلس النواب لاتفق مع دولتكم تماما بان الاختلاف في الرأي ومنح الثقة للحكومة اوحجبها والاعتراض على توجهاتها او تاييدها لا يمس ابدا قضية الولاء.

فقد حظي هذا المجلس بثقة جلالة الملك الذي وصف اعضائه بانهم خيرة الخيرة. وحظي هذا المجلس بثقة الشعب وهذا يتطلب منا ان نكون عند حسن ظن الوطن والقائد.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

لقد جاء بيان الحكومة مطولا مفصلا شاملا، ملبيا لتوجهات جلالة الملك نحو التغيير الشامل الكامل في اجهزة الدولة وقياداتها في

ثورة بيضاء نقية، لا تنكر فضل او جهد السابقين في تحمل المسؤولية وصدق العطاء، بل يبني فوق ما بنوا.

وانني ارى ان تنفيذ ما ورد في بيان الحكومة يعد كافيا لاخراج الاردن من اطار العالم الثالث الى مصاف الدول المتقدمة، وساناقش في كلمتي هذه بعض الجوانب التي ارى فيها خللا او غموضا لتتضح الصورة ولنكون كما وصفنا القائد خيرة الخيرة.

اولا: معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية اذا كان حصول الاردن على استقلاله في ٢٥ ايار عام ١٩٤٦ في عهد الملك المؤسس الشهيد عبد الله بن الحسين، فان توقيع معاهدة السلام في عهد جلالة الحسين يعد انجازا لا يقل عن اعلان الاستقلال فقد اعترفت دولة اسرائيل بحدود المملكة الاردنية الهاشمية للمرة الاولى وانتهت الاحلام باسرائيل الكبرى ودفنت فكرة الوطن البديل لقد انهت معاهدة السلام مرحلة طويلة من حياة وطننا وامتنا ويشكل تنفيذها دخولنا مرحلة جديدة قد تكون التحديات التي نجابه خلالها اكثر تعقيدا.

وانني في هذا المقام اذكر دولة الرئيس بان لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب والتي كان هو رئيسها قد اوصت الحكومة باتخاذ كل الاجراءات الممكنة من اجل استملاك ارض الباقورة المحررة، وانهاء الظروف الاستثمارية المتاحة للاسرائيليين، كما اوصت بانهاء الوضع ايضا بالنسبة لاراضي الغمر، فاذا كنا لم نشهد تنفيذا لهذه التوصيات في عهدكم كوزير للخارجية فانني ارجو ان تلتزم الحكومة بتنفيذها في عهدكم كرئيس للوزراء.

ثانيا: العلاقات العربية:

«لقد جاء في الفصل الثامن من الميثاق الوطني ما يلي:

هكذا من الأصل

الوطن العربي بمقوماته التاريخية والجغرافية والمادية والثقافية هو وطن الامة العربية الطبيعي، والوحدة العربية هي الاصل والاساس والرد الحقيقي على واقع التجزئة، والحل الموضوعي لقضايا الوطن ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تلك التجزئة.

وهي الطريق للخروج من حالة الانقسام والتخلف والتبعية والسبيل الاقوم لبناء المستقبل الافضل للامة العربية».

انني في هذا المقام اثني على الجهود الخيرة المباركة التي بذلها دولة الرئيس، والتي اثمرت في اعادة العلاقات الطبيعية والتاريخية مع شقيقتنا الكبرى المملكة العربية السعودية ووضعت اسسا لتطبيع علاقاتنا مع دولة الكويت الشقيقة.

ولكنني آخذ على سياستنا الخارجية ذلك البرود في علاقاتنا مع سوريا الشقيقة ولم نلمس دورا اردنيا فاعلا يصب في صالح تحقيق المصالح السورية وارى ان دعم الاخوة السوريين يتطلب عملا مشتركا منظما وتحالفا عربيا صادقا.

اما العراق الشقيق، العراق الذي سبق له ان دفع دونما تردد او تقاعس، ضريبة الانتماء والدم في كل المعارك التي خاضها العرب او فرضت عليهم دفاعا عن ثرى العروبة في فلسطين وسوريا ومصر والاردن.

واذا كنا نثني على ما جاء في بيان الحكومة من الحرص على وحدة العراق وسلامته الاقليمية والتاكيد على اننا مع الشعب العراقي ومع كل جهد من شانه ان يخفف من معاناته وتمكينه من حقوقه في الحرية والديمقراطية والتعددية، اذا كنا نثني على

هذا فاننا نرى ان ذلك يتطلب مزيدا من الدعم للشعب العراقي الشقيق.

ويتطلب جهدا شعبيا وحكوميا ونيابيا وعلى كافة المستويات يساعد الشعب العراقي في تضميد جراحه واعادة بناء بلده.

ويتمثل ذلك بالعمل الصادق لرفع الحصار الظالم عن العراق وتكثيف الجهود الاردنية لتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف الوان الطيف في العراق.

لقد شهدت السياسة الخارجية في الفترة السابقة تراجعا في الدور الاردني حيال القضايا العربية بينما شهدت تطورا وتمددا مع اطراف شرق اوسطية غير عربية. واذا كنا ندعم دورا اردنيا محوريا واقليميا فانني ارى ان رسالتنا المستمدة من مبادىء الثورة العربية الكبرى تحتم علينا ان نوطد علاقاتنا مع كافة الدولة العربية.

رابعا: العلاقة الاردنية - الفلسطينية

ان حقائق العلاقة التاريخية والجغرافيه بين الاردن وفلسطين خلال العصور وانتماء الاردنيين والفلسطينيين القومي وواقعهم الثقافي والحياتي في الحاضر والمستقبل جعلت من هذه العلاقة حالة خاصة متميزة تعززها طبيعة الروابط وقوة الوشائج وعمق المصالح المشتركة وهذا يؤكد ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها.

لكنني ارى ان اي بحث لمشروع كونفدرالي لا يجوز ان تبدأ مناقشته قبل ان تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة لان كيان الاردن المستقل لا يجوز ان يتحد مع كيان غير مكتمل السيادة ويجب ان تكون مفاوضات المرحلة النهائية بالنسبة للاخوة قد انتهت حتى لا

هكذا من الأصل

نتحمل اية تبعات لذلك.

ويجب ان لا تصادر الكونفدرالية حقوق النازحين في العودة الى فلسطين كما ان حق المواطنين بالاقامة يجب ان لا يكون الا في الدولة الام وذلك حتى نحافظ على الحقوق السياسية لمواطني كل بلد وحتى لا نجابه نزوحا اخر الى الاردن الامر الذي قد يسبب خللا في البنية والتركيبة الاجتماعية الاردنية.

خامسا: القوات المسلحة والاجهزة الامنية

لم يخل اي بيان وزاري من التعهد بدعم القوات المسلحة والاجهزة الامنية، واذا كانت قواتنا المسلحة وهي قرة عين الحسين قد دفعت الثمن الاغلى في عهد الحروب والصراعات وستدفع الثمن الاكبر ايضا في عهد السلام عهد البناء والنمو.

فانني ارى ان تلتزم الحكومة امام المجلس ببرنامج محدد المعالم واضح الاهداف مربوط بفترة زمنية يعمل على تحسين مستوى المعيشة لمنتسبي اقوات المسلحة ويمكنهم من الحصول على الاسكان بعد خدمة لا تزيد عن (١٢) سنة وتعمل على رفع الكفاءة التدريبية والقتالية لقواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية لتبقى كما اراد الحسين صوتا للامة وسوطا لها.

اما معان الصابرة الماجدة

معان التي تشرفت بمواطىء اقدام الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وبجيشه وهو ينطلق الى مؤته.

معان التي استقبلت عميد الملوك وقائد الثورة العربية الكبرى

معان التي استقبلت الملك المؤسس

مبعان التي ما زال ابناؤها يحملون كابرا عن كابر وحفيدا عن جد الحب والوفاء

لسليل الدوحة الهاشمية الحسين بن طلال وما تزال كلماته في احدى زياراته لهم ترن في آذانهم وتعيش في اعماق الافئدة والقلوب حيث قال:-

«احييكم تحية الثقة والمحبة والوفاء واسعد بلقياكم كما تعودت على الدوام».

فبعد ان كانت مركزا سياسيا وفكريا وتجاريا مزدهرا اصبحت تفقد مقومات وجودها.

فمحطة سكة الحديد لم تعد مركزا حيويا يوفر فرص العمل لابنائها والطريق الصحراوي للعقبة لم يعد يمر بمعان وفصلت العقبة وشكل اقليم البتراء، واغلق مصنع الزجاج واصبح النقل عاجزا مريضا، كل هذا ادى الى انتشار الفقر والبطالة والجهل.

واذا كان جلالة الملك الهاشمي والذي يتربع عرشه في قلوب ابناء معان قد استشعر حجم المعاناة واحس بنبض الشعب واصدر امره السامي بانشاء فرع لجامعة مؤتة في معان فان هذه الحكومة مطالبة ان تقتدي بقائد الوطن لتكون عونا له وتضيف الى رصيد الملك والوطن والمستقبل وانني اطالب الحكومة الاخذ باقتراحاتي التي ارى فيها حلا لما يعانيه ابناء معان.

اولا: العمل على انشاء منطقة حرة في مدينة معان ترتبط مع ميناء العقبة بخط للسكة الحديدية ينقل اليها البضائع ومن ثم يصار الى نقلها بواسطة الشاحنات. ان مشروعا كهذا يوفر الكثير من فرص العمل وينشط قطاع النقل في معان ويحمي مدينة العقبة السياحية من اضرار دخول الشاحنات.

ثانيا: ان قرارا حازما جريئا باقامة اسكان الشيدية في مدينة معان ينشط بشكل

هكذا من الأصل

ملموس القطاع التجاري ويؤثر ايجابياً في البنية الاجتماعية لتكون معان مركزا جاذبا وليس طاردا للسكان كما ان الفائدة لهذا الاسكان سوف تستمر ولن تنعدم عندما ينتهي العمل في مشروع الشيدية.

ثالثا: ان المكرمة الملكية قد عاملت طلاب مدينة معان كمركز للمحافظة كما عاملت بقية مراكز المحافظات مع وجود فارق كبير بين معان وبقية مراكز المحافظات فيما يتعلق بالبنية الاساسية للتعليم الامر الذي حرم الكثير من ابناء معان فرص التعليم الجامعي.

ولا يزال دولة الرئيس هناك متسع من الوقت لان نسمح لبعض الطلبة بالفصل الثاني لادخالهم للجامعات الحكومية.

دولة الرئيس

لقد بدأ بيانكم الوزاري بالتاكيد على ان جلالة القائد قد اختار رئيس وزرائه نائبا من هذا المجلس وقد اكدت انك تتشرف بالانتماء لهذا المجلس وتعتز بالانتساب اليه وتعتد بوقوفه معك ومساندته لك وبانك سوف تستنير بمشورة هذا المجلس وسوف تنهل معنا من معين الديمقراطية الحرة الصادقة.

وانني وانا اثني على هذه الروح الديمقراطية في دولتكم وامتدح هذا الجانب في خطابكم اذكركم بان ما سبق يتطلب من حكومتكم ان تعمل على عقد دورة استثنائية يستمر من خلالها الدور النيابي في الرقابة والتشريع، كما ارى ان مقدمة بيانكم الوزاري تتطلب ان تلتزم الحكومة ومن الان بان تقدم بيان تبين فيه حجم الانجاز وحجم المعوقات والتحديات وذلك بعد ثلاثة اشهر من نيل الثقة، كما وان ذلك يستلزم تعهد الرئيس بان استمرار حكومته في اداء مهامها يتطلب دائما ثقة

المجلس، بغض النظر عن انعقاد المجلس في دورة عادية او استثنائية.

معالي الرئيس الزملاء الكرام

ان تنفيذ ارادة التغيير الشامل والتي اطلقها جلالة الملك الحسين يحتاج الى صدق الانتماء للاردن وشعبه ويحتاج الى الرغبة في التغير ويحتاج الى القدرة في احداث التغير، قال تعالي: «انما يستجيب الذين يسمعون، والموتى يبعثهم اله ثم اليه يرجعون» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الدكتور ذيب عبد الله والمتحدث الذي يليه سليمان السعد، تفضل.

السيد سليمان السعد :

شكرا معالي الرئيس

بناء على طلب اخواني اعضاء جبهة العمل الاسلامي، فانني اعدل عن القاء الكلمة واكتفي بالكلمة التي القاها زميلي الاستاذ حمزة منصور وشكرا.

معالي رئيس المجلس :

شكرا لك اذن يكون المتحدث الذي يليه الاستاذ انور الحديد.

الدكتور ذيب عبد الله :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الامين

معالي الرئيس

الاخوة النواب

اود بداية ان اسجل تحفظي على ما ورد في البيان الوزاري حول المعاهدة التي وقعت مع الكيان الغاصب، واقول اننا سنعمل بكل ما نملك بالطرق المشروعة لاسقاط المعاهدة وما ترتب عليها.

معالي الرئيس

ان عمليات الجهاد والاستشهاد في قدس عمر بن الخطاب وصلاح الدين، في

هكذا من الأصل

قدس الصحابة والانبياء، هي التي تضخ الحياة في عروق هذه الامة وان رجالا كالشقاقي وعياش هم الذين ياتون بالفجر لامتنا باذن الله.

وانني اتمنى على الحكومة ان تأخذ باسباب القوة ولا تامن لعدو يملأ ترسانته باسلحة الدمار الشامل ويستزيد من السلاح كل يوم.

معالي الرئيس

أجد من الامانة ان اشير الى ايجابيات حصلت في الشأن الداخلي مع مجيء هذه الحكومة وهو خلو شرفات المجلس وساحته من رجال الامن خلافا لما كان يحدث سابقا في بعض الاحيان.

وكذلك اسجل شكري للاجراءات التي قام بها وزير الداخلية الحالي من حيث اخراج الكثير بمناسبة عيد الفطر المبارك، وقد سمعته وهو يقول انا هنا لاقوم بواجبي وليس لامارس سلطة ويجب ان نتعامل مع المواطنين بحضارة واسلوب كريم.

سيدي الرئيس

ان لغة الحوار القائمة على احترام ثوابت العقيدة هي التي تحقق امن الوطن واستقراره وهي التي تحافظة على كرامة الانسان وهي التي تنجح في تحقيق ما تصبو اليه من اردن آمن وعزيز، وليس اعتماد الظلم لغة الحديد والنار ومداهمة البيوت ليلا والتجاوز على حرية الانسان.

سيدي الرئيس

اجد من الامانة ان اضع بين يدي الحكومة طلبات المواطنين علها تجد صدى لدى الحكومة والخص هذه الطلبات بما يلي:-

- ان تتبنى الحكومة طلب التماس الرحمة من جلالة الملك بالعفو او بتخفيف الاحكام الصادرة بحق افنان الاردن والذين ياتي ذووهم صباح مساء يبكون ويطلبون

ايصال رجائهم بالعفو عن ابنائهم لجلالة الملك خصوصا وان العفو ليس غريبا على جلالته.
- اخلاء سبيل سجناء الرأي خصوصا النقابيين والحزبيين منهم والعمل على استصدار عفو عام، فان ذلك هو الخطوة الاولى لرفع سقف الحريات والدليل على ان حكومتنا ثورة بيضاء.
- عدم التفكير برفع الدعم عن السلع الضرورية خصوصا الخبز الذي لا يجد الفقير غيره لان رفع الدعم عن هذه السلع له اثاره السلبية على استقرار الوطن والمواطن.
- المساواة في التعيينات والترفيعات والقبول في الجامعات والعدالة واحترام القانون في الحصول على الجنسية.
- توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين.
- عدم اجبار المواطنين على التطبيع وخصوصا الموظفين منهم.
- الحفاظ على العلاقة الحسنة مع جميع الدول العربية والاسلامية والحفاظ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وخصوصا العراق وان الاردنيين لا يمكن ان ينسوا القطر الدامي.
- تبني سياسة زراعية فعالة تضمن للمزارع لقمة العيش الكريم.
- عدم التدخل في شؤون النقابات واثني هنا على زيارة دولة رئيس الوزراء ووزير العدل لنقابة المحامين وارجو ان تكون فاتحة خير على الطريق الصحيح.
- العمل على استصدار قانون الزكاة.
- اعتبار المخيمات من المناطق الاقل حظا وكذلك مناطق كالنزهة والهاشمي لاعتبارات التعيين والقبول

في الجامعات وتطوير الخدمات.

– معالجة مشكلة البطالة ومشكلة الفقر بالطرق السليمة والفعالة.

– تشديد الرقابة على المؤسسات والشركات ومحاربة الفساد.

– انشاء مستشفى الامير حمزة في الهاشمي الشمالي فلا يعقل ان يبقى الناس في عمان يتزاحمون على مستشفى واحد، وتزويد المراكز الصحية بالادوية اللازمة.

– اعفاء السكان في اسكان ماركا مما تبقى عليهم من اقساط، فجلهم من الفقراء.

– تعويض من تضررت منازلهم في مخيم المحطة بوحدات سكنية.

– العمل على حل مشكلة البطالة بين الاطباء وتوزيعهم على القرى لما في ذلك من رفع المستوى الصحي لتلك المناطق وحل مشكلة البطالة بين الاطباء.

– انشاء مدارس في دائرة الترخيص وكذلك ضاحية الامير هاشم بدل المدارس المستاجرة والتي لا تصلح من جميع النواحي الصحية والتربوية.

– اعادة من فصل بغير حق من عمال وموظفي المصانع التابعة للقطاع العام خصوصا عمال وموظفي مصنع ماركا التابع للشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية وتوزيعهم على مؤسسات ودوائر الحكومة.

– اعادة تخمين اراضي ضاحية الامير هاشم ومساواتهم بمنطقة ابو عليا.

– انشاء مكتب بريد في التطوير الحضري واخر في ضاحية الامير حسن.

– ادخال الكهرباء للمناطق التي لم تصلها في ابو عليا والتي يسكنها العشرات من الاسر بالكهرباء.

– انشاء مركز صحي في

وادي الحدادة.

– ايجاد مخرج للهاشمي الجنوبي على طريق الاوتوستراد وكذلك استئجار مبنى للمركز الصحي في الهاشمي الجنوبي حيث لا يصلح المبنى الحالي.

– مساعدة ائمة المساجد باثمان المياه والكهرباء.

– بناء مستشفى للاطفال في عمان.

– تنفيذ الشوارع الضرورية في وادي المربط مثل ذلك الشارع تحت زاوية الشيخ عبد الحليم وتصويب الشارع الذي يقع تحت مسجد ربعي بن عامر في جبل القصور لكثرة ما يقع عليه من حوادث وكذلك بتنفيذ شارع عبدالله بن رواحة الواقع بالقرب من المسجد الذي يحمل نفس الاسم في وادي الحدادة لحاجة الناس الماسة اليه.

– الاهتمام بوضع الذين لم تتحسن اوضاعهم من قدامى المتقاعدين وشمول مدة الخدمة للذين عملوا في الحرس الوطني لغايات التقاعد.

– تصويب اوضاع الموظفين الذين لم يشملهم قانون الخدمة المدنية في احتساب مدة عملهم خارج دوائرهم اسوة بزملائهم الذين شملهم القانون الذي صدر سنة ١٩٨٨.

– العمل لدى الجهات المعنية من اجل زيادة رواتب العاملين بوكالة الغوث من الاردنيين اسوة بمن يعمل لدى الوكالة خارج الاردن.

سيدي الرئيس

لست هنا فقط من اجل ان امنح صوتي لصالح الحكومة او امنعه عنها ولكنني هنا من اجل ان اسمع دولة الرئيس ما لم يسمعه من صيحات المواطنين وكذلك من اجل ان يرى ما لم يره من دموع المواطنين وكذلك من اجل ان يرى ما لم يره من دموع المواطنين انني هنا من اجل ان احمل هموم المواطنين

والامـهم وامـانيـهم الى المسؤولين ومن اجل ان ادافع عن حقوق المواطنين بكل ما املك ان صوت النائب غال وعزيز.

ولكن اذا كان ثمنه الحفاظ على ارواح ثمانية حكم عليهم بالاعدام في قضية افغان الاردن واذا كان ثمنه اطلاق سراح سجناء الرأي وان يتمتع المواطن بالحرية وان يحصل على حق دون واسطة او محسوبية فلماذا لا امنح هذا الصوت.

حمى الله الاردن ووقاه شر اليهود والطامعين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل انور الحديد والمتحدث الذي يليه الزميل فياض جران.

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل ان ابدأ كلمتي لا بد لي من ان اترحم على الشيخ الفاضل نواف القاضي، وقد كنت قريبا منه عند مماته بضعة امتار، واستنجد بي الصديق عبد موسى النهار ليسعفه، فانطلقت باتجاهين:- اتجاه نحو الامن لارسال سيارة النجدة، والاتجاه الثاني الى الصديق الدكتور نزيه عمارين، وفعلا انطلق الدكتور نزيه بكل همة لاسعاف الصديق الراحل، لكن مع الاسف سيارة النجدة والتي كانت على مدخل مجلس الامة، لم يحضر الفريق المسعف الا بعد (عشرة) دقائق، لم يكن مع الفريق اية ادوات للاسعاف سوى الشاش وبعض الضمادات، وحضر من حضر من الزملاء الاطباء واستنجدوا بالمدينة الطبية، استنجدوا بعدئذ بالمستشفى الاسلامي، لكن اقولها وانا اسف لم يحضر من المدينة الطبية فريق مسعف الا بعد ساعة من الزمن، هذه ايها

الاخوة مأساة كبيرة تحدث في هذا البلد، فكيف لو حصل ذلك مع باص وطلاب مدرسة خارج حدود عمان كم تكون الضحايا؟ وكم نفقد من افئدة اولادنا؟

رحمك الله يا أبا عربي، فانك رمز من رموز هذا البلد الذي نفتخر به.

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

انني ارحب بما جاء بالبيان الوزاري لحكومة دولة الصديق عبد الكريم الكباريتي، والذي جاء شافيا وافيا لم يترك بابا الا وطرقه بوعي وثقة ولا خللا الا واشار اليه قصد تصويبه، فبدد بذلك ما يختلج في نفوس البعض من هواجس واوهام خاصة في النهج الديمقراطي او الحريات العامة وحقوق الانسان، الا انني ارى من الواجب ان اتحدث في الامور التالية:-

اولا: -

مشكلة البطالة وهي هم ومسؤولية وطنية شاملة قد اكد كتاب التكليف السامي الى انها قضية محورية، وان على الحكومة ان تقوم بمعالجتها بجدية و اهتمام هادف الى تحقيق نتائج ايجابية وملموسة للمواطنين، وعلى الحكومة اتخاذ كافة الاجراءات العملية الكفيلة بالتخفيف من البطالة وبالتالي من الفقر ومعروف لدى الجميع ان نسبة البطالة في القوى العاملة الاردنية تزيد على نسبة (١٥٪) وان الاغلبية من العاطلين والباحثين عن عمل هم من خريجي الجامعات وكليات المجتمع، حيث بلغ عدد الطلبات في ديوان الخدمة المدنية لتاريخه حوالي (١٣٠) الف طلب، ونعلم ان نسبة قليلة منهم تعمل في القطاع الخاص، ونعلم كذلك ان البعض الاخر لا يقدم طلبات الى ديوان الخدمة المدنية حيث لا امل قريب في ايجاد عمل لهم.

ويعلم الجميع ان اعدادا كبيرة من العمالة الوافدة

هكذا من الأصل

ويعلم الجميع ان اعدادا كبيرة من العمالة الوافدة تمارس مهنا يمكن للاردنيين اشغالها بالرغم من ظاهرة تدني الاجور وعدم توفر ضمانات استمرار وطمأنينة العامل الاردني، ومع التقدير للدور الانتاجي والخدمي للعمالة الوافدة، الا انه لا بد ان نتذكر الملايين العديدة من العملات الصعبة التي تغادر الار.ن بلا عودة لحاجة العمالة الوافدة لهذه التحويلات، ويمكن ان يكون وجود العامل مبررا في حالتين: -

أ - ان يشغل مهنا لا يتمكن الاردنيون من اشغالها.

ب - ان يكون عدد الاردنيين غير كاف لاشغال بعض المهن والوظائف.

وفي كلتا الحالتين لا بد ان يحصل العامل الوافد على تصريح للعمل، وان يتم استقدامه واستخدامه وفق القوانين والاصول المتبعة في اطار سوق منظم للعمالة والعاملين الاردنيين في الداخل والخارج.

والبطالة والفقر عنصران مترابطان، وعلى الحكومة التزاما بكتاب التكليف السامي رسم السياسات وتفعيل كافة الاجراءات التي تضمن الخلاص، وحيث طال الانتظار وبدأت مشكلة الفقر تكبر كل يوم واصبحت مشكلة البطالة تزداد تعقيدا واعداد العمالة الوافدة تزداد الى ان اصبحت ظاهرة واضحة، وبعضهم بلا عمل، واحذر هنا من الاثار الاجتماعية السلبية لمثل هذه الحالة.

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء الكرام

لا بد من التذكير دائما بان الحاجة ماسة الى تأهيل وتدريب القوى العاملة الاردنية وتطوير وتحديث القدرات بما يتفق وحاجات سوق العمل وينسجم مع تطور التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات.

واما توفير رؤوس الاموال بهدف تشجيع الاستثمار فانني اود ان اؤكد هنا ان لدى المؤسسات المالية الاردنية اموالا مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي يمكن اعتبارها نواة خيرة لمثل هذا النشاط بالاضافة الى تنسيق عمل صناديق التمويل الصغيرة مثل صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية. ولا يجوز باي حال ان تنسى اموال الاخوة الاردنيين الافراد في الخارج وضرورة دراسة افضل السبل لحفزهم على استثمار هذه الاموال محليا في مشاريع متعددة يمكن ان توفر فرص عمل عديدة وكذلك الامن والطمأنينة للمواطن الاردني في هذا البلد الطيب.

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء الافاضل

اتمنى على الحكومة الموقرة ان تولي اهتماما خاصا الى حل مشكلة المواصلات في عمان والضواحي والتي نبهنا لها في كل مناسبة حيث يزداد يوميا الازدحام على مواقف السرفيس والباصات، نأمل بايجاد حل لمعاناة هؤلاء الاخوة المواطنين مطبقين بذلك قوله تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان». صدق الله العظيم.

كذلك فانني اتمنى وارجو وزير المياه ازميل المهندس سمير قعوار تنفيذ وعده بتحقيق رغبة وحاجة سكان مناطق جنوب عمان في تنفيذ مشروع الصرف الصحي والذي وعدنا به منذ عام (١٩٨٦) ويقوم مواطني هذه المناطق بدفع ضريبة المجاري منذ اكثر من عشرين عاما. انا متأكد من انه مش راح يعمل شيء.

مغالي الرئيس

السيدة والسادة الزملاء

لقد طالبنا الحكومات

السابقة لوضع اسس جديدة لضبط تعيينات الفئة الرابعة والتعيينات التي تتم على حساب المشاريع، وان لا تكون متروكة لحرية المسؤولين وذلك حتى نتجنب الشك الذي يثار بخصوص هذه التعيينات، نامل من حكومة الرئيس الكباريتي ان تضع حدا لهذه المخالفات وهدر المال العام. كذلك فانى انبه الى ضرورة دعم الجمعيات الخيرية وان يعاد النظر في واردات ضريبة الخدمات الاجتماعية وان يخصص الجزء الاكبر منها للجمعيات الخيرية والا فان الكثير من مشاريع الخير سوف تنحصر وتتقلص بشكل كبير.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

واذا ما كانت الحكومة جادة في التعامل مع الوحدة الوطنية بصدق وبموضوعية بعيدا عن الشعارات، واذا ما كانت راغبة في ان تتبرك بصمات صادقة في هذا التوجه، فان هناك الكثير مما هو مطلوب منها لمواجهة هذه القضية التي اصبحت شوكة في خصر الوطن. هذا الوطن الذي لا يمكن استمرار نماءه وتطوره الا بترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية بهدف صهر المواطنين في بوتقة المجتمع الاردني الواحد.

قال تعالى :«ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون».

وعلينا هنا ان نقف على بواعث الفرقة بين التجمعات السكانية من مختلف الاصول والمنابت فنعمل على استئصالها من جذورها ونضرب بيد من الشدة على دعاتها. وانني من هذا المنبر لاحذر ان هلاك البلد لن يكون الا من خلال التفرقة والتجزئة وما يرتبط بذلك من ممارسات نلمسها بشكل واضح في مختلف مرافق الدولة، فليس من المصلحة الوطنية استثناء احد من وظيفة او منصب بسبب جهوية او اقليمية او اصل او منبت. وليس من المصلحة الوطنية تقديم مواطن في وظيفة بسبب تلك الجهوية والاقليمية والمنبت، والغريب انه بالرغم من ان القائد جلالة الحسين قد رفضها عاليا «فهو خصم لمن يعمل على هدم الوحدة الوطنية الى يوم القيامة» ان الغريب ان الوزارات المتعاقبة بدون استثناء قد اسهمت في زعزعة الوحدة الوطنية من خلال ممارسات واضحة تؤكد على ان هناك واد بين ما يقال وبين ما يمارس، وكأن هناك شيء لا نعرفه نحن في السلطة التشريعية، تقوم بتنفيذه السلطات التنفيذية والمتعاقبة. ان نظرة متفحصة في ممارسات معظم وزارئنا المتعاقبين تظهر العجب، واذا هو بقدرة قادر امين عام الوزارة من منطقته، واذا هي التعيينات موقوفة على المنطقة والصحبة والرفاق، وبعد ذلك فهي استثناء لكل الاخرين، والمدقق في اوضاع المؤسسات المستقلة يرى العجب العجاب، فالاصل والمنبت هما معيار التوظيف والاستثناء، وليس هناك من اهمية البتة للمؤهل والخبرة والتخصص. ان زعزعة الوحدة الوطنية تعني زعزعة الامن الوطني، فهل نحن على استعداد لمواجهة ذلك.

هذه صرخة ارجو ان لا تذهب عبثا، انني من على هذه المنصة لادعو الى وضع تشريع يحظر الممارسات التي تؤكد التمييز بين المواطنين وعدم العدالة والاقليمية، فالاقليمية البغيضة التي وصفها نبينا العظيم محمد رسول الله، صلى الله عليه وسلم بانها نتنة.

دولة الرئيس، ابا عون

واذا ما كنت يا سيدي الرئيس جادا في ثورتك البيضاء، وانا آمل ذلك الا ان التجارب السابقة في الاصلاح الاداري والرغبة في وضع امور العمل الوظيفي في اطارها الصحيح قد فشلت كلها بدون استثناء، وبالرغم من ان كل الحكومات المتعاقبة في العهود الثلاثة الاخيرة قد اخذت على عاتقها وتعهدت بالاصلاحات الادارية الكفيلة بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والقضاء على الترهل والفساد والمحسوبية الا ان الحصيلة في كل المرات مزيدا من الانحراف، ومزيدا من وضع الرجل غير المناسب في السده وتقديمه ومزيداً من الترهل والمحسوبية والفساد، وخوفي ان التحدي الذي يواجه حكومتكم هو اكبر من طاقتها واكبر من قدرتها على مواجهته، ومع ذلك فانني على ثقة بمقدرتك وعلى ثقة بمقدرة الخيرين في حكومتك وسوف نلزمكم بوعدكم.

معالي الرئيس

الزملاء و الزميلة الكرام

ان التضامن العربي وفي المرحلة الحالية هوالاكثر اهمية، وقد عانى الوطن العربي الكثير مما هو على الساحة العربية واصبحت اقطار الامة العربية الاكثر بعدا عن مفهوم الوحدة والموقف الواحد والمصير المشترك. ولم يستفد من هذه الفرقة الا العدو الذي يتربص بهذه الامة ومصالحها. وفي الوقت الذي تتوحد اوروبا فان هوة الخلاف تزيد في هذه المنطقة، ونعمل جميعا على زيادة حدتها والابتعاد عن الرؤية التي عاشها السلف الصالح من انه ليس هناك من مصير لهذه الامة اذا لم تتوحد، وان الوحدة والتضامن العربي هو الرد الصادق على ما يجري على الساحة العربية، ويقيننا انه مطلوب من قادة هذه الامة ان يصدقوا شعوبهم وان يسهموا في بناء هذا التضامن واذا ما كان الاردن يسعى بخطى حثيثة للتغلب على ما خلفته حرب الخليج المدمرة والتي جعلت هذه المنطقة فريسة للاطماع الاجنبية لاستنفاذ ثروتها وامكانياتها، فان المطلوب من الاردن بناء علاقات بعيدا عن المحاور والتكتلات فهذه امة واحدة وكل بلد من بلدان هذه المنطقة عزيز علينا عزة هذا الوطن الشامخ بكبرياءه.

وتبقى مشكلة العراق الدامية والتي يحتاج الى الجهد المكثف لتخفيف معاناة الشعب العراقي الذي عاني الامرين، وليس هناك من شك ان علينا ان نسهم في تخفيف مصابه ونؤكد على وحدة شعبه وارضه، ونقول لقوى الشر ان تجويع شعب العراق لن يسقط النظام فيه، وانا انبه الى تحول العراق الى قنبلة تزلزل المنطقة باسرها شظاياها العنف والفوضى والحقد، فالعراق الابي الذي كان لكل العرب سوف يبقى كما هو، والمطلوب من الاردن ان يكون في صف هذا الشعب الطيب المناضل في مواجهة الهجمة الشرسة التي يعيشها.

وفي نهاية كلمتي لا بد لي بعد ان استمعت لبيان الحكومة. ولمعرفتي بشخص رئيسها، وعلي قدرته في تحقيق الكثير مما جاء بالبيان. وكذلك الصفوة الطيبة بعدد ليس بالقليل من وزراءه، فانني اعلن منحي الثقة لهذه الوزارة مع تمنياتي لها بالتوفيق والنجاح في رفعة الاردن وعزته في ظل قيادته الهاشمية المباركة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل فياض جرار والمتحدث الذي يليه الزميل خليل حدادين.

هكذا من الأصل

السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الافاضل،

استمعنا يوم الاربعاء الماضي، الى دولة الرئيس الزميل السيد عبد الكريم الكباريتي يلقي بيان حكومته، وكان بيانا لم يقتصر في التفرد على مسألة طوله فحسب، بل تفرد في تبويبه وسرده لطموحات الحكومة ايضا، والتي تبدو طموحات كثيرة كبيرة نسأل الله العلي القدير ان يوفقنا معا لتحقيقها من خلال تعاون مثمر مبني على الثقة والاحترام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء الافاضل،

لقد تعودنا في معظم بيانات الحكومة المتعاقبة التي تطلب من خلالها ثقة مجلسنا ان نسمع كل ما نحب ان نسمعه، ثم تمضي الايام ونجد ان الوعود الكبيرة والطموحات الكبيرة قد صغرت او تبخرت او انحرفت عن مسارها، ولم ينفذ منها الا القليل، فهل ستكون حكومة زميلنا الشاب مختلفة في اجراءاتها عمن سبقها، وهل ستلتزم بما وعدت آمل ذلك وكلي قناعة بعزم دولة الرئيس واخلاصه وكفاءة زملاءه.

وارجو ان اؤكد ان مصداقية هذه الحكومة لدى المواطنين لن تتحقق الا اذا عكست اجراءاتها، المبادىء التالية دون تردد او تهاون:

١ - وضع الرجل المناسب في المكان المناسب لدى اجراء التشكيلات في المناصب القيادية في الحكومة، واعتماد الكفاءة وحدها اساسا في التعيين، باعتبار ان العمل العام واجب وتشريف لخدمة هذا الوطن لا مجرد توزيع للمغانم وارضاء لهذا او ذاك.

٢ - تبسيط الروتين في دوائر الحكومة، وتسهيل انجاز المعاملات التي تمس حياة المواطنين اليومية، وتوزيع الصلاحيات، بحيث لا يضطر المواطن الى السفر من مكان الى آخر لانجاز معاملة تخصه، اي ان تصل خدمات الحكومة الى المواطن في محل اقامته لا ان يصل المواطن الى الخدمات.

٣ - تعزيز المسيرة الديمقراطية ومناخ الحرية المسؤولة، بحيث يشعر المواطن ان ما يتمتع به من مناخ الحرية والتزامه بما تفرضه هذه الحرية من مسؤوليات جزء من حقوقه الدستورية الثابتة، لا منة من الحكومة تمنحها متى شاءت وتحجبها عندما تريد. فالوطن لا يبنيه الا مواطن حر ملتزم مؤمن.

٤ - مراقبة الاسعار للحيلولة دون المغالاة فيها وتحميل المواطن فوق طاقته في الحصول على الضروريات اللازمة لاسرته، والتأكد من وصول الدعم الى مستحقيه باجراءات بسيطة معقولة، وتكثيف الرقابة الصحية على الغداء سواء ما كان منه مستوردا او ذلك المصنع محليا لضمان الحد المطلوب من الجودة والتأكد من توافر الشروط الصحية اللازمة.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء الكرام،

هذه بعض العناوين البارزة للقضايا الرئيسية التي تشغل بال المواطن على مستوى الوطن، وهي واردة - بصورة او باخرى - في البيان الوزاري لحكومة الزميل دولة السيد عبد الكريم الكباريتي، وقد رأيت التأكيد عليها لانني اشعر ان هذه الحكومة جادة في سعيها نحو التغيير، ولانني اؤمن جازما ان الحكومة لن تتمتع بالمصداقية لدى الشعب وممثليه في هذا المجلس الا اذا نهضت الى وضع هذه الامال

هكذا من الأصل

والطموحات موضع التنفيذ، وخاصة ان تطبيقها فعلا لا يحتاج في معظمه الا الى نية صافية مخلصة وحزم اداري ومتابعة حثيثة.

هذا على نطاق الوطن كله، اما ما يتصل بمحافظة الزرقاء، التي اتشرف بتمثيلها في هذا المجلس الكريم، فهناك الكثير من المشكلات التي ما زالت تنتظر الحل الشافي، بالرغم من الوعود المتكررة التي حصلنا عليها من الحكومات المتعاقبة نتيجة لمتابعاتنا المستمرة والحاحنا على ضرورة التصدي لحل هذه المشكلات التي تؤرق مضاجع المواطنين، ولعل من ابرزها مشكلة عطل الزرقاء والرصيفة وتفويض اراضي الدولة للمواطنين والاسكانات المتعددة، فهذه المشكلة الثلاثية الابعاد قديمة، وابعادها الجغرافية واضحة وكذلك ابعادها الانسانية، لما تسببه من معاناة لاصحابها الذين انفقوا او استثمروا وما زالوا سنة بعد سنة، ينتظرون الحل النهائي الشامل الذي يحفظ حقوقهم، وتكون الحل العادل لقضيتهم التي لا يحتاج حلها الا الى نية مخلصة وقرارات جريئة تضع الامور في نصابها مرة واحدة.

وستكون هذه القضية شاهد صدق على مدى اهتمام الحكومة بقضايا المواطنين ومغيارا لمصداقيتها في السعي الجاد المخلص لمعالجتها.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

ان البيانات الوزارية وردود النواب وتعليقاتهم عليها في جلسات الثقة، تكون مناسبة لطرح قضايا الوطن والمواطنين والحلول المقترحة للمشكلات ، والتوجهات التي ستقود مسيرة الحكومة، واذا لم

تقترن بالتطبيق على ارض الواقع بحيث يلمس المواطنون آثار هذا التطبيق، ظلت البيانات وظلت معها التعليقات من نوع الكلام الذي يندرج في خانة الكلام المعسول، واسأل الله ان تكون هذه الحكومة وبعزم رئيسها الشاب الزميل دولة السيد عبد الكريم الكباريتي، واخلاص اعضائها وتفانيهم، حكومة عمل ملموس لا كلام معسول، وان يوفقنا جميعا لتحقيق اهداف هذا الوطن الغالي وخدمة مواطنينا في ظل الراية الهاشمية المظفرة وبرعاية الحسين المعظم القائد الباني، وولي عهده الامين الحسن المعظم، انه نعم المولى ونعم النصير،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله،

الزميل خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

معالي الرئيس، حضرات النواب .

لعل من باب المصادفة ان تتقدم حكومة دولة الاستاذ عبد الكريم الكباريتي ببيانها الوزاري بتاريخ يتوافق مع ذكرى عزيزة على كل الاحرار العرب والاردنيين خاصة وهي ذكرى تعريب الجيش العربي الاردني وتخليصه من القيادات الاجنبية بعد نضال وتضحيات عزيزة قدمها شعبنا بكل مستوياته كبداية لخلاص من الارتباط بمستعمريه الانجليز آنذاك ومحاولة التلاحم مع القوى القومية التي كانت تسعى جاهدة لتحقيق الوحدة العربية والتقدم بعد ان كان شعبنا قد احبط محاولات ضم الاردن الى حلف بغداد.

وقد استمع النواب المحترمون في هذه المرحلة الحالية الى بيان الحكومة الذي تلاه دولة الرئيس بعبارات جميلة ومؤثرة

فاشار الى العديد من القضايا والهوم الوطنية من وجهة نظر الحكومة، ولكن البيان في المحصلة النهائية قد لا يختلف في شيء عن جميع البيانات الحكومية السابقة الا من حيث جزالة الصيغ والعبارات وهي جميعها لم تنتج الا القليل من الاثار على الواقع الجماهيري والوطني فكانت في النهاية كقبض الريح، ناهيك عن التناقض الدائم بين معسول القول وقلة الفعل،الامر الذي يدعونا اكثر واكثر الى الحذر في التعامل مع الكلام الجميل الذي صيغ فيه البيان الوزاري.

معالي الرئيس

حضرات النواب

ابتداء اسجل للحكومة وقد كان رئيسها وزيرا للخارجية في الحكومة السابق، اسجل لها جرأتها على الاعتراف بوجود خلل كبير في عمل تلك الحكومة وان تصويب ذلك الخلل يحتاج الى ثورة بيضاء كما جاء ذلك في خطاب التكليف السامي.

ناخذ وبكل صراحة ووضوح على رئيس الوزراء انفعاله الواضح في اول لقاء له مع نواب الشعب واسلوبه في محاولة اظهار «العين الحمراء» لهم باستعمال الاية الكريمة وتغيير كلماتها لتخدم غرضه والوعيد في قوله "حتى ولو زلزلت الارض زلزالها واخرجت كافة القوى اثقالها..." ونرد على دولته بالاية الكريمة:- (ولا تمشي في الارض مرحا انك لن تخرق الارض ولن تبلغ الجبال طولا»... صدق الله العظيم.

وارحب ايضا بما جاء بالبيان الوزاري حول التوجه نحو الغاء وزارة الاعلام ونامل ان يكون جديا وصادق التوجه نحو تحويل اعلامنا الرسمي الى اعلام وطني وليس اعلاما للحكومة فقط، وان تسخر مؤسسات الاعلام لخدمة المجتمع والحقائق الاعلامية

وليس في الطرف المعادي او المضاد كما جرى في العهد الماضي حيث امتلأت قيود المحاكم بقضايا الصحافة والصحفيين واصحاب الرأي الامر الذي لم يشهد له تاريخ الاردن مثيلا حتى في اسوأ ظروف الاحكام العرفية.

ولكننا في ذات الوقت نتحفظ على تشكيل الحكومة بهذا العدد الكبير من الوزراء واسلوب تشكيلها، فقد كانت الشكوى دائما قائمة مما يسمى بالحمولة الزائدة والمحسوبية وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وها هي الحكومة الحالية وهي ترفع شعار محاربة الفساد والترهل والثورة البيضاء تقع في ذات الاخطاء التي ناخذها على من سبقها من الحكومات.

ولا بد للاهمية الخاصة ايضا من الاشارة الى ما جاء في البيان الوزاري من حيث التاكيد على دور الاردن المحوري في الحقلين العربي والدولي، ليصبح الاردن نموذجا حقيقيا للوطن الذي ننشده بعيدا في سياساته عن المحاور والتصادم مع الاقطار العربية الاخرى، ونامل ان تكون تصريحات رئيس الحكومة حول السياسة الخارجية التي يحتفظ الان بحقيبتها اكثر اعتدالا وتوافقا مع توجهات شعبنا بعدم الاساءة الى الاقطار العربية المجاورة وهي السمة التي كانت واضحة حتى الان في ذلك المجال.

معالي الرئيس

حضرات النواب

لقد جاء البيان الوزاري مسهبا ومفصلا وموزعا على عدد من العناوين والمحاور ولا يستطيع اي نائب في مقام هذه المناقشة وبحكم الوقت المحدد للكلام في موضوعه ان يوفيه حقه، لذلك فلا بد هنا من التاشير على النقاط الرئيسية فيه

هكذا من الأصل

وبالسرعة الواجبة.

١ - في السياسة الداخلية :

- أ - وبعد اعتراف الحكومة باستشراء ظاهرة الفساد والترهل فاننا نتذكر ان كل حكومة سابقة كانت تدعي محاربة تلك الظاهرة ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق رغم مرور سنوات على ذلك الشعار بل ان الامر كان يزداد سوءا. وبهذه المناسبة نشير الى ان مشروع قانون مكافحة الكسب غير المشروع الذي اقره مجلس النواب السابق الذي كان رئيس وزرائنا الحالي عضوا فيه قد جرى تغييبه وتجاهله والاحتفاظ به في ادراج مجلس الاعيان حتى يومنا هذا واننا نطالب بان ينفض عنه غبار الزمن واخراجه واقراره وتطبيقه.

- ب - وحول قضايا البطالة والفقر والغلاء لا بد من القول ان الامر في هذه القضايا قد استفحل وبات يشكل مخاطر جسيمة على مجتمعنا ولم تتم او تجرى محاولات جدية لمعالجة تلك القضايا بغير الشعارات والخطب الرنانة، ولم تثمر كل الوعود بحقبة السمن والعسل التي سيقت ولا تزال تساق في التخفيف من الفاقة والجوع حيث اظهرت الاحصائيات الزيادة الخطيرة في نسبة البطالة بل لقد اصبحت السمة الحالية هي مزيد من الفصل التعسفي في المؤسسات والمصانع والبنوك وبعض الصحف وهذا الفصل يتركز على نشطاء العمل النقابي وقيادته، دون رادع من اية جهة رسمية، وارتفاع خط الفقر يوما بعد يوم حتى شمل معظم الفئات متوسطة الدخل بينما يزداد ثراء طبقة الاغنياء المحدودة والمستغلين على حساب السواد الاعظم من ابناء شعبنا وكذلك فان الخط البياني للاسعار وخاصة المواد والخدمات الاساسية يتصاعد

بصورة مذهلة الامر الذي ادى ويؤدي الى تاكل الاجور وزيادة المعاناة والفقر ومن هنا لا بد من ربط الاجور بغلاء المعيشة.

- ج - وفي مجال السياسة الاقتصادية وبعد ان اقر مجلسكم الكريم ما يسمى بقوانين الحزمة الاقتصادية والتي كان يأمل منها تشجيع الاستثمار لتوليد فرص عمل جديدة في السوق الاردني الا اننا نلاحظ ان السياسات النقدية والمالية ومنها رفع اسعار الفائدة والتي تحد من الاستثمار وتعمل على جمود الاقتصاد ورفع سعر المنتجات المحلية مما يقلل فرص المنافسة في التصدير للخارج وان عذر الحكومة المحافظة على سعر صرف الدينار والذي يتحقق باساليب اخرى منها خفض الاستيراد وخاصة في المواد الاستهلاكية الكمالية على سبيل المثال.

ورغم ارتباط ذلك بالسياسات الخارجية وعدم مراعاتها لبعدنا الاستراتيجي والاقتصادي وماقدمته غرف الصناعة والتجارة الاردنية وما كتبه المحللون الاقتصاديون عن الاثار الخطيرة المترتبة على تخفيض الصادرات الاردنية الى القطر العراقي الشقيق، فان الحجج التي ساقتها الحكومة لتبرير خفض البروتوكول التجاري مع العراق لم تكن لتقنع احدا من المواطنين اذالكل يكاد يجمع ان القضية اولا واخرا هي توجهات سياسية جديدة عبرت عنها مسبقا تصريحات المسؤولين الاردنيين ومن ضمنهم وزير الخارجية آنذاك رئيس الحكومة الحالي، واتخذ هذا القرار بغض النظر عن اثره على الصناعات الاردنية وزيادة البطالة في سوق العمل الاردني.

ولتوفير الوقت هناك

هكذا من الأصل

عناوين منها الخصخصة حقيقة والتي تؤدي الى بيع مؤسساتنا العامة والناجحة منها، اما المتنفذين او الشركات الاجنبية.

وهناك المديونية ايضا:

ان الحديث عن تخفيض المديونية واعبائها كما جاء في بيان الحكومة مناقضا للممارسة الفعلية والتي نشهد فيه افتراضا يزيد عن حجم السداد السنوي كما جاء في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ والنتيجة ارتهان قرارنا الاقتصادي والسياسي للمؤسسات المالية والدول الاجنبية بالاضافة الى تحميل الاجيال القادمة اعباء لا ذنب لهم فيها.

الزراعة تكلموا الاخوان وخاصة في الاختناقات التسويقية وغيرها.

والسياحة ايضا ونحذر هنا من قيام دولة العدو الصهيوني بتسويق كنوزنا الاثرية ضمن برامجها لان اثارنا شاهد على تراثنا وتاريخنا ومميزا لهويتنا الوطنية والقومية.

الصحة تكلم قبلي الكثير.

التموين حقيقة في التموين هناك نقطتين:-

وكذلك فان معناة المواطن في الحصول على المواد التموينية باسعار معقولة تتناسب مع دخله من المسائل التي تزداد صعوبة وعلى الحكومة زيادة دعم المواد الغذائية الاساسية والاهتمام بالمواصفات والصحة الغذائية والتي ما تزال دون المستوى المعقول.

وهناك عن المرأة وعن المعلم والشباب، حقيقة في الشباب ما يرصد في ميزانية وزارة الشباب لا يمكن ان يكون كافيا لدعم النوادي الرياضية ورفع مستوى الشباب مستقبل الوطن.

٢. - وفي السياسة الخارجية:

أ - ان دعم شعبنا العربي

الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير ارضه وترابه الوطني حق مقدس يتفق مع كل الشرائع السماوية واننا لا نتفق مع الحكومة بوصفها مقاومة الاحتلال (بالارهاب) وانما هي عمليات استشهادية وحق مشروع حتى يزول الاحتلال عن صدور شعبنا في المحتل من اراضينا العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وعودة اللاجئين والنازحين الى مدنهم وقراهم.

ب - فقد اشرت في مقدمة كلمتي هذه الى الطبيعة التي يجب ان تتوافر في الدور المحوري الاقليمي وما يكفل تنميته وتعظيمه في سياق احترام حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بعيدا عن الحدية والتضاد او التصادم مع ادوار الاقطار العربية الاخرى او التدخل في شؤونها الداخلية، مع الاشارة الى ان دور الاردن يجب ان يستمد قوته من مصالحه الوطنية والقومية وليس من موثرات او اعتماد على قوى خارجية او ضغوط دولية او اتفاقات اقليمية وقد شهدنا في المرحلة السابقة وفي التصريحات الرسمية تجاوزا غير مبرر عن السياسات المتزنة والمعتدلة التي ينادي بها البيان الوزاري ويجب ان تكون محكومة بالمصالح الوطنية والقومية العليا.

ج - ان المعايير المزدوجة التي تتعامل بها الحكومة مع قضية شعب البحرين وتطلعاته نحو تحقيق الديمقراطية والتعددية واتهام المسؤولين الاردنيين لقيادته المناضلة بالارهاب يتناقض تماما مع تعامل حكومتنا ذاتها مع ما يسمى بالمعارضين العراقيين واعتبارها اياهم ديمقراطيين، والسماح لهم بفتح مكاتب لمارسة نشاطاتهم من عمان ضد الدولة الشرعية وهذا

هكذا من الأصل

العمل يناقض قناعات الشعب في الشارع الاردني، مع ان الجميع يعرف بان هؤلاء الخارجين معروفون بارتباطاتهم بالمخططات والمراكز الاستخبارية الاجنبية المعادية، وكان رئيس وزرائنا الحالي قد وصفهم ودمغهم بذلك الوصف عندما كان وزيرا للخارجية في اجتماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب التي كان يرأسها حين ذاك معالي الزميل عبد الله النسور.

د - نأخذ على بيان الحكومة ايضا غياب موضوع النزاع بين اليمن واريتيريا حول ارخبيل حنيش اليمني وموقف الاردن من ذلك النزاع ومن قضية الجزر في الخليج العربي، وكذلك غياب قضايا الحصار العربي والدولي المفروض على العراق والسودان وليبيا او عدم التطرق اليها بالجدية التي تستحق.

معالي الرئيس

حضرات النواب

ان التأكيد على ان الشعب مصدر السلطات وان كان واردا في الدستور فانه بحاجة الى التفعيل اكثر من اي وقت مضى بسبب ما لمسناه ونلمسه من التجاوزات على ارادة الشعب وحقوق المواطن ما دمنا نسعى الى سيادة الدستور وتعزيز المؤسسات في دولة يسودها القانون.

وان قضية المحكمة الدستورية التي سبق ان طرحتها الخطابات الملكية وتحدثت حولها البيانات الحكومية السابقة لم تر النور رغم ما اخذته من ابحاث وحوارات آنذاك، ولم نجد في بيان الحكومة الحالية اي اثر لكل ذلك.

ان ما جرى في عهد الحكومة السابقة من التجاوزات والتدخل في شؤون القضاء مما ادى الى استقالة او احالة العديدين من كبار القضاة على التقاعد ومنهم اشخاص مشهود

لهم بالكفاءة والنزاهة هو تدخل في شؤون السلطة القضائية وحري بنا نواب الشعب ان نطالب بفتح تحقيق نزيه وحيادي لكشف التجاوزات الدستورية ومحاسبة المسؤولين عنها، بنفس الوقت اطالب الحكومة ومجلس النواب بدعم الجهاز القضائي معنويا وماديا ليتمكن من اداء رسالته السامية واهدافه النبيلة في تحقيق العدل وانصاف المظلومين وحماية الديمقراطية.

ان موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين العاملين والمتقاعدين يجب ان ينالوا وباستمرار اهتمام الحكومة لرفع مستوى معيشتهم حيث تآكلت الاجور ولا بد من ربط الاجور بغلاء المعيشة، ولا بد من تعديل قانون الضمان الاجتماعي لرفع العائدات التقاعدية لشريحة واسعة من ابناء شعبنا.

معالي الرئيس

حضرات النواب

وللاهمية الخاصة لاشراك الشعب بكل فئاته في بناء المستقبل فان وضع قانون للانتخاب لمجلس النواب يجب ان يحظى باهتمام خاص ودراسة على كافة المستويات، ونحن من جانبنا في حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني رفضنا ونرفض صيغة الصوت الواحد ذلك لاننا نرى في تلك الصيغة اداة لتفتيت مجتمعنا وزرع العداوات والبغضاء بين طبقاته وفئاته وعشائره، وفيه تجاهل وتجاوز على الاسس الديمقراطية النيابية ومقتضياتها في التنظيم والتعددية الحزبية بحيث يوجه صوت الناخب للاتجاهات والبرامج وليس للافراد او الاشخاص بحسب قدراتهم على النفاق والتزلف وامكاناتهم المالية.

ونرى ان القانون السابق قد

ادى الى عزوف غالبية شعبنا عن ممارسة دوره فلاذوا بالصمت وهم يتفرجون على لعبة اخراج غالبية برلمانية مدروسة ومبرمجة لتمرير القوانين المصيرية، فنشأت بذلك مقولة الاغلبية الصامتة فيما سادت مقولة الاغلبية البرلمانية، ولعل انتخابات نقيب المهندسين ليث شبيلات الاخيرة تشكل خير استطلاع للرأي واستفتاء على سياسة الحكومات من اتفاقيات السلام والتطبيع مع العدو الصهيوني ونرى كذلك ان قانون الانتخاب لمجلس النواب يجب ان يقوم على نسبية التمثيل والتصويت للقوائم بحيث تتمثل في مجلس النواب كافة توجهات الشعب، وللتدليل على اهمية مبدأ النسبية وعدالته فانني اشير الى ان مجموع اصوات من لم يحالفهم الحظ بالفوز بعضوية مجلس النواب الحالي اكثر بكثير من مجموع الاصوات التي حصل عليها مجموع النواب الحاليين.

معالي رئيس المجلس :

الوضع طبيعي

السيد خليل هدادين :

اعيد هذه لتفهمها اذا سمحت دولة الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

في كل الدنيا هيك يا اخ خليل مش بس عندنا تفضل.

السيد خليل هدادين :

يا سيدي ما فيه في الدنيا صوت بيروح صفر، التمثيل النسبي بيخلي كل صوت له قيمة، اما مش عيب علي يا دولة الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

تفضل كمل حديثك.

السيد خليل هدادين :

انا واحد منكم، دولة الرئيس ارجو ان لا تقاطعني.

وللتدليل على اهمية مبدأ النسبية وعدالته فانني اشير الى ان مجموع اصوات من لم يحالفهم الحظ بعضوية مجلس النواب الحالي اكثر بكثير من

مجموع الاصوات التي حصل عليها مجموع النواب الحاليين، (واسال وزير الداخلية).

معالي رئيس المجلس :

اللي ترشحوا (٨٠٠) وعدد اعضاء مجلس النواب (٨٠).

السيد خليل هدادين :

ولذلك النسبيه ما بيروح اصوت صفر، واننا هنا اذ نؤكد على مواقفنا السابقة من ضرورة اشراف السلطة القضائية على الانتخابات البلدية فاننا نطالب الحكومة بتوضيح المقصود من قولها في بيانها عن اعتماد هيئة قضائية لتلك الغاية.

ان الديمقراطية في مفهومنا هي منهج حياة والتعددية السياسية تعني ان يكون المواطن حرا في اختياره وتوجهه ضمن ثوابت الامه ومصلحة الوطن، وان حقوق الانسان ركيزة في بناء الوحدة الوطنية والقومية والحرية والعدالة الاجتماعية فالحوار القائم على الاحترام المتبادل بين كافة اطياف العمل السياسي هو ركيزة اساسية لاشتراك الجميع في صنع القرار وتنفيذه.

واخيرا وليس اخرا فانني اكرر ما سبق ان قلته في مناقشة بيان حكومة سابقة، باننا القوميون وبالتعاون مع كل الخيرين في هذا القطر سنعمل ما بوسعنا للحفاظ على هوية الاردن القومية في ذات الوقت الذي سنقاوم التطبيع مع الكيان الصهيوني وبمختلف اشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية، ونعلن انه لا يجوز لاي قوة او سلطة ان ترغمنا وشعبنا على ذلك التطبيع وسوف نسعى الى رفع الحصار الظالم عن شعبنا في العراق الشقيق لكي يستمر في عطاءه واداء دوره القومي وهو الذي لم يبخل يوما في تقديم التضحيات والدعم لاجل امته، واذا كانت الدول المعتدية والمتحالفة

هذا من الأصل

معها تصر على معاقبة ٢٠ مليون عراقي بالتجويع والمرض والاذى فان ذلك ما كان ليحصل لو قبل العراق الخنوع والركوع امام الطاغوت والسير في الطريق الذي قبله الاخرون في بلاد الملح والنفط المحترق.

ولاننا نرى في حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني ان بيان الحكومة الذي نحن الان بصدده وعلى الرغم من صياغته وجميل الكلام الا انه جاء قاصرا عن تلبية طموحات ومصالح شعبنا بل ومتعارضا معها احيانا ومتجاوزا عليها احيانا اخرى، اعلن بانني (احجب الثقة) عن الحكومة تاركا الحكم عليها للمستقبل والتاريخ ان هي افلحت في اعطاء القناعة بغير رؤيتنا هذه، والله يحفظكم.

معالي رئيس المجلس :

شكرا للاستاذ خليل حدادين، تفضل اخ عبد الله.

الدكتور عبدالله العكايله :

بسم الله الرحمن الرحيم

حقيقة لقد فاجئني معالي النائب الزميل الرئيس المكلف بما قاله من كلمة عيب في وصف كلمة الزميل خليل حدادين، ارجو شطب هذه العبارة لانها استهلال غير موفق في العلاقة بين الحكومة وهذا المجلس، وشكرا.

معالي رئيس المجلس :

شكرا، ان الحديث في هذه المناسبة ينصب على بيان الحكومة، الحقيقة اشد ما يمكن وطئه علي وعلى زملائي، ان يكون الحديث منصبا على مجلس النواب من قريب او من بعيد باي شكل من الاشكال الذي يؤذي مشاعر ونفسيات الزملاء، لذلك ارجو دائما ان نربىء في الحديث عن انفسنا، لانه لا اقبل على نفسي ان اكون في مجلس شريك به وعضو به والمح من قريب او من بعيد الى وزن هذا المجلس او الى قيمة هذا المجلس بالشكل السلبي لا

بالشكل الايجابي، لذلك الجلسة اوشكت ان تنتهي وفقط اود ان اذكر انه بقي لدينا (سبع) متحدثين واذكر باسماء المتحدثين هم:

الزميلة توجان فيصل، حاتم الغزاوي، فوزي الطعيمه، بسام حدادين، فواز الزعبي، عبد المجيد الاقطش، عبد الباقي جمو.

ارفع الجلسة الى نهار الغد الساعة العاشرة وشكرا لكم.

(انتهت الجلسة)

حكم خير
امين عام مجلس الامه

م . سعد هايل السرور
رئيس مجلس النواب

هكذا من الأصل

• وقائع العدد

مطالب محافظة الكرك كما قدمها سعادة الدكتور نزيه عمارين المحترم :-

تتلخص ما يلي : -

(١) ضرورة الاسراع بافتتاح مستشفى الكرك الحكومي الجديد نظرا لحاجة المحافظة الماسة الى خدماته سيما وان المستشفى الحالي لم يعد يفي باحتياجات المحافظة المتزايدة اضافة الى ان خدماته هي بعيدة ودون الحد الادنى المقبول والمتعارف ،

(٢) وضرورة تزويد المحافظة بوحدة تصوير شعاعية متكاملة متقدمة بما فيها جهاز تخطيط طبقي نظرا للحاجة الماسة والافتقار اليه في جميع محافظات الجنوب ،

(٣) ضرورة الاسراع في بناء وتأسيس المدينة الصناعية في منطقة اللجون الحكومية ولتكون عامل جذب للمشاريع الصناعية والانتاجية وهذا هو الحل الامثل لمعالجة مشكلة البطالة ،

علما بان نسبة الفقر المدقع في محافظة الكرك هي من اعلى النسب في المملكة ولم يعد لدينا ما يسمى بجيوب الفقر بل اصبحنا نتحدث عن مناطق الفقر خاصة قرى الخريشه، قرى العمر ، وقرى وادي الكرك ومناطق الاغوار الجنوبية ،

(٤) ان يكون دورا اكثر للشركات والمؤسسات العامة في الجنوب في تفعيل الحياة الاقتصادية وان نعطي اولوية التعيين لابناء الكرك والمحافظات الجنوبية المقيمين وليس بالضرورة من ابناءها • وان تكون مشترياتها اليومية من محافظات الجنوب وليس من عمان ،

وان تنقل اداراتها الى مواقع العمل اذ لا يعقل ان تكون ادارات هذه الشركات التي كلفت الدولة مئات الملايين تبعد مئات الكيلو مترات عن مواقع الانتاج ولعل في هذا من اهم اسباب تعثر هذه الشركات والمؤسسات ،

نحن نريدهم مدراء ميدانيين وليس مدراء مكتبيين ،

طريق القطرانة – الكرك :

الطريق الرئيسي الذي يربط المحافظة بالخط الصحراوي هو سيء جدا ،وخطير جدا ، والمطلوب اعادة انشائه وتحويله الى طريق دولي باربعة مسارب ،

كلية تمريض وقبالة :

ضرورة ابراز هذا المشروع الى حيز الوجود اسوة بباقي المحافظات ،